الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences De gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــوع

التمويل غير التقليدي كآلية لمعالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر

– دراسة تحليلية خلال الفترة (2014–2022) –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:
– عماد الدين محمد علي ساكر

الأستاذ المشرف:
– د/ فريد عبة

لجنة المـناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	أد/ عمر قريد	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د/ فريد عبة	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ قسوري انصاف	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences De gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــوع

التمويل غير التقليدي كآلية لمعالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر

– دراسة تحليلية خلال الفترة (2014–2022) –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:
– عماد الدين محمد علي ساكر

الأستاذ المشرف:
– د/ فريد عبة

لجنة المـناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	أد/ عمر قريد	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د/ فريد عبة	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ قسوري انصاف	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

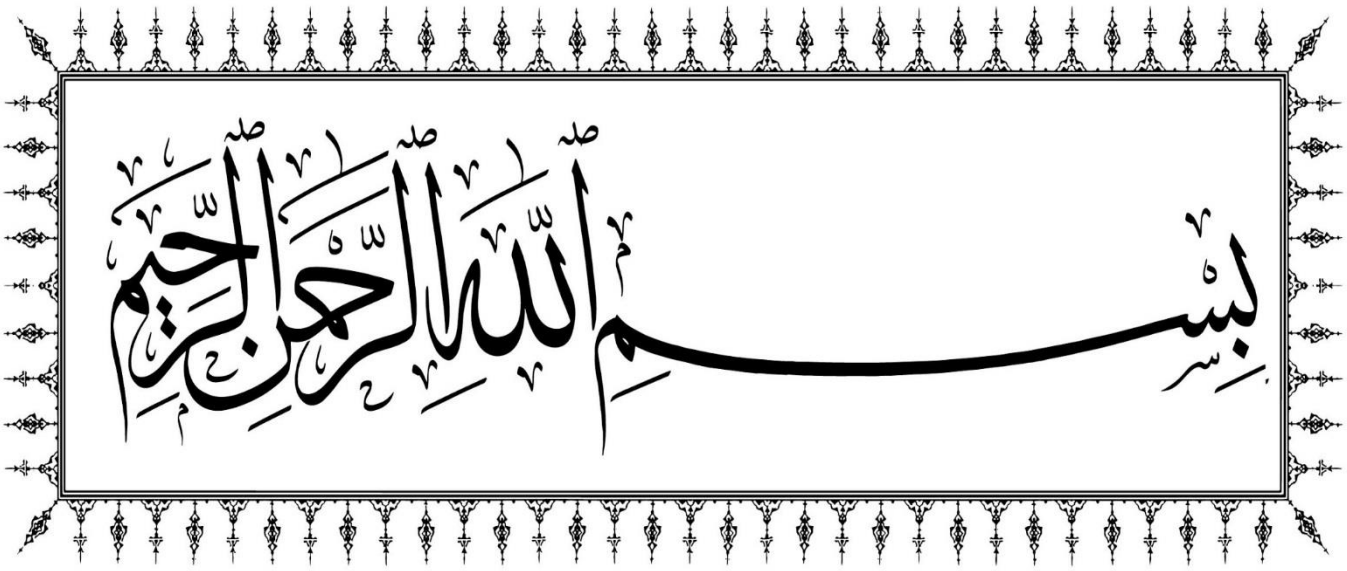
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أولا أحمد الله وأشكره على كل ما أنعم علينا به من نعم وفضائل لا تعد ولا تُحصى، كما أحمد الله حمدا كثيرا على توفيقه لي في إنجاز هذا العمل العلمي المتواضع.

وأشكر أستاذي الفاضل الدكتور فريد عبة على نصائحه القيمة وكونه سندا لي ولكل طلبة العلوم الاقتصادية، وعلى الدعم المُقدم والمتواصل من طرفه وعدم ادخاره لأي جهد في تيسير طريقنا إلى التعلم.

كما أشكر كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية دون استثناء وكل من ساعدنا في مسارنا الدراسي.

الإهداء

قال الله عز وجل:" وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ". {سورة الإسراء، الآية85}

أهدي هذا البحث المتواضع إلى والدي الكريمين الذين لولاهما ولولا دعائهما ونصحهما لما كنت لأصل إلى هذا اليوم، داعيا الله أن يحفظهما ويجزيهما خير الجزاء وأن يمدهما بالصحة والسعادة والبركة...

إلى إخوتي الأعزاء بارك الله فيهم وإلى جدتي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته...

إلى إخوتنا في غزة وفلسطين فرج الله كربتهم وحررهم ونصرهم نصرا قريبا...

إلى كل من ذكره قلبي ونسيه قلمي....

الملخص:

يوما بعد يوم، تعاني الكثير من دول العالم من عجز في الموازنة العامة، وخاصة الدول النامية والدول ذات الاقتصاد الريعي، ولذا تبحث الحكومات بشكل مستمر على آليات ووسائل لمعالجة هذا العجز المالي، من هذه الآليات نجد معالجة عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي أو ما يُعرف بالتمويل غير التقليدي، والذي تم تطبيقه في الجزائر منذ سنة 2017 بسبب انعكاسات الأزمة النفطية 2014 وتسجيل نمو متزايد لعجز الموازنة العامة لسنوات متتالية وسط انتقادات وتخوف من آثار هذا التمويل على الاقتصاد الجزائري، خاصة في ما يخص المستوى العام للأسعار، ورغم البيانات التي تؤكد عكس هذا إلا أن الواقع المعاش وارتفاع المتتالي للأسعار يعكس آثار تطبيق هذه الآلية في السنوات الماضية.

كلمات مفتاحية: التمويل غير التقليدي–عجز الموازنة العامة–الإصدار النقدي الجديد– الكتلة النقدية– التضخم.

Summary :

Day by day, many countries in the world suffer from a deficit in the government budget, especially Developing countries and countries with rentier economies, so the governments are constantly searching for methods to trait this financial deficit, and one of these methods is traiting the public budget deficit through cash issuance what is known as non-traditional financing, which has been applied in Algeria since 2017 due to the effect of the 2014 oil crisis And an increasing growth in the government budget dificit for successive years With criticism and fear of the effects of this method on the Algerian economy, especially about the generale level of prices. And Despite the data that confirms the opposite of this, the living reality and the successive rise in prices reverse the effects of this method that has been applied in recent years.

Keywords : Non traditional financing- government budget deficit – New cash issuance- monetary base- Inflation

فـهرس المـحتويـات

العنوان	الصفحة
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: التمويل غير التقليدي كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة	
المبحث الأول: أساسيات حول عجز الموازنة العامة	3
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة	3
الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة	3
الفرع الثاني: خصائص الموازنة العامة	3
الفرع الثالث: مبادئ الموازنة العامة	4
المطلب الثاني: مفهوم عجز الموازنة العامة	5
المطلب الثالث: أنواع عجز الموازنة العامة	5
المطلب الرابع: أسباب عجز الموازنة العامة	6
الفرع الأول: أسباب تزايد الإنفاق العام	6
الفرع الثاني: أسباب انخفاض وتراجع الإيرادات العامة	7
المبحث الثاني: آليات معالجة عجز الموازنة العامة	9
المطلب الأول: معالجة عجز الموازنة العامة من خلال الإنفاق العام والضرائب	9
الفرع الأول: معالجة عجز الموازنة العامة من خلال الإنفاق العام	9
الفرع الثاني: معالجة عجز الموازنة العامة من خلال الضرائب	10
المطلب الثاني: معالجة عجز الموازنة العامة من خلال الاقتراض المحلي	12
الفرع الأول: الاقتراض من الجهاز المصرفي	12
الفرع الثاني: الاقتراض من الجهاز غير المصرفي	13
المطلب الثالث: معالجة عجز الموازنة العامة من خلال التمويل الخارجي	14
الفرع الأول: المنح والمساعدات الأجنبية	14
الفرع الثاني: القروض الخارجية	15
المطلب الرابع: معالجة عجز الموازنة العامة من خلال الإصدار النقدي الجديد	16
المبحث الثالث: ماهية التمويل غير التقليدي	18
المطلب الأول: التعريف بالتمويل غير التقليدي	18
الفرع الأول: مفهوم التمويل غير التقليدي	18

الفرع الثاني: الفرق بين التمويل غير التقليدي والتيسير الكمي	18
المطلب الثاني: انعكاسات التمويل غير التقليدي	20
الفرع الأول: الانعكاسات الإيجابية للتمويل غير التقليدي	20
الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية للتمويل غير التقليدي	20
المطلب الثالث: شروط نجاح التمويل غير التقليدي	21
خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: تحليل أثر التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر	
المبحث الأول: الآليات المعتمدة لمعالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر	26
المطلب الأول: صندوق ضبط الإيرادات	26
المطلب الثاني: التمويل غير التقليدي	28
الفرع الأول: مفهوم التمويل غير التقليدي في التشريع الجزائري	28
الفرع الثاني: تعديلات تمويل بنك الجزائر للخزينة العمومية من خلال القانون 10/17	29
الفرع الثالث: الأسباب المؤدية للجوء إلى التمويل غير التقليدي في الجزائر	30
المطلب الثالث: آليات أخرى لمعالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر	31
الفرع الأول: ترشيد النفقات العامة	31
الفرع الثاني: القرض السندي	32
المبحث الثاني: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر	33
المطلب الأول: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر	33
الفرع الأول: تحليل تطور الإيرادات العامة للخزينة العمومية	33
الفرع الثاني: تحليل تطور النفقات العامة للخزينة العمومية	35
الفرع الثالث: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر	37
المطلب الثاني: دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة	40
المطلب الثالث: دور التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الموازنة العامة	43
المبحث الثالث: أثر التمويل غير التقليدي على بعض المتغيرات الاقتصادية	47
المطلب الأول: أثر التمويل غير التقليدي على الكتلة النقدية في الجزائر	47
المطلب الثاني: أثر التمويل غير التقليدي على سعر صرف العملة الوطنية	49
المطلب الثالث: أثر التمويل غير التقليدي على التضخم في الجزائر	51
خلاصة الفصل الثاني	54
الخاتمة العامة	56

قائمة المراجع	60

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	أهم التعديلات التي جاء بها القانون 10/17	29
2	تطور الإيرادات العامة للخزينة العمومية	33
3	تطور النفقات العامة للخزينة العمومية	35
4	تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر	37
5	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات	40
6	تطور حجم التمويل غير التقليدي في الجزائر	43
7	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر من سنة 2014 إلى غاية سنة 2022	47
8	تطور سعر صرف عملة الأورو والدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري من سنة 2014 إلى سنة 2022	49
9	تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر من سنة 2016 إلى 2022	51

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	آليات معالجة عجز الموازنة العامة	17
02	التطور التاريخي لصندوق ضبط الإيرادات	27
03	تطور الإيرادات العامة للخزينة العمومية	34
04	تطور النفقات العامة للخزينة العمومية	36
05	تطور رصيد الموازنة العامة	38
06	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات في ظل اعتماده كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة	41
07	تطور كمية الإصدار النقدي الجديد في إطار التمويل غير التقليدي	44
08	توزيع الأغلفة المالية المخصصة في إطار التمويل غير التقليدي	45
09	تطور الكتلة النقدية في الجزائر	48
10	تطور سعر صرف عملة الأورو والدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائر خلال الفترة (2014–2022)	50
11	تطور معدلات التضخم في الجزائر من سنة 2014 إلى غاية سنة 2022	52

المقدمة العامة

مقدمة

تعتبر الموازنة العامة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تعبر عن الوضعية المالية للدولة، والتي يُمكن أن تعرف ثلاثة وضعيات (فائض، توازن أو عجز)، حيث أنه قبل الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929 كانت الاقتصاديات قبل انهيارها مبنية على ضرورة توازن هذه الموازنة في ظل حيادية الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية، وبعد حدوث هذه الأزمة انتشر الفكر الكينزي الذي يرجع إلى الاقتصادي الإنجليزي كينز، وهذا الفكر يقوم كفكرة أساسية على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومعالجة أزمة الكساد من خلال السياسة المالية والزيادة من الانفاق الحكومي، وباعتماد فرضيات النظرية الكينزية من طرف العديد من الدول وانتشار ما يُعرف بالسياسة المالية التوسعية أصبحت الإيرادات العامة عاجزة عن تغطية النفقات العامة للدول ومنه ظهور ما يُعرف بالعجز في الموازنة العامة للعديد من الدول، كما أصبحت هذه الدول تبحث عن آليات لتمويل ومعالجة هذا العجز على غرار الاقتراض الداخلي والخارجي...

والجزائر على غرار العديد من هذه الدول ومنذ سنة 2001، اعتمدت هذا النموذج الكينزي بخلق عجز عن قصد في الموازنة العامة عن طريق التوسع في الإنفاق العام بهدف تحريك الاقتصاد وتحفيز وتشجيع الطلب الكلي الفعال وإنجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، الأمر الذي يتطلب غلافا ماليا ضخما وأموالا طائلة، والأمر الذي ساعد الدولة الجزائرية على المضي قدما في هذه السياسة هو انتعاش أسواق المحروقات العالمية منذ سنة 2001 كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا معتمد على إيرادات الجباية البترولية، واستفادت الجزائر من فوائض مالية طائلة ، والتي كان يتم ادخارها في ما يُعرف بصندوق ضبط الإيرادات.

إلا أن الأزمة النفطية في سنة 2014 انعكست سلبا على الإيرادات العامة للجزائر مما جعلها تسجل أعلى مستويات لعجز الموازنة العامة لها منذ الأزمة العالمية لسنة 2008، وفي ظل الانخفاض الكبير في رصيد صندوق ضبط الإيرادات منذ سنة 2014 ونفاذه تماما مطلع سنة 2017، كان لزاما على الحكومة الجزائرية إيجاد حل لمعالجة هذا العجز، ومع استبعاد كل من الاقتراض الخارجي وما يتبعه من آثار سلبية على السيادة الوطنية وكذا استبعاد فرض ضرائب جديدة، تقرر اللجوء إلى آلية التمويل غير التقليدي، وهو القرار الذي أثار ضجة واسعة سواء من طرف الخبراء الاقتصاديين أو من طرف الشعب الجزائري وسط تخوف من الآثار السلبية الناجمة عن اعتماد هذه الآلية، وأبرزها انخفاض قيمة العملة وارتفاع المستوى العام للأسعار(التضخم)، إلا ان الحكومة أصرت على هذا القرار من خلال تعديل قانون النقد والقرض 03-11 من خلال القانون 17-10 الذي ألزم بنك الجزائر بشراء سندات صادرة عن الخزينة العمومية لمدة 5 سنوات ابتداء من سنة 2017 مع عدم تحديد حجم التمويل الذي ستستفيد منه الخزينة العمومية، وبدء تنفيذ هذه الآلية منذ شهر أكتوبر 2017 إلى غاية تجميده مطلع سنة 2019 مع بقاء الآلية متاحة قانونيا إلى غاية أواخر سنة 2022.

1/ الإشكالية: انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية التالية:

كيف أثر اعتماد آلية التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر؟

ومن هذا السؤال يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي طرق تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر قبل اعتماد آلية التمويل غير التقليدي؟
- ما هي الأسباب والدوافع التي أدت بالحكومة إلى اللجوء آلية التمويل غير التقليدي؟
- ما هي آثار سياسة التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري؟

2/ الفرضيات: وللإجابة على التساؤلات السابقة نضع الفرضيات التالية:

- تم تمويل عجز الموازنة العامة قبل اعتماد آلية التمويل غير التقليدي عن طريق الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات.
- تزايد وارتفاع عجز الموازنة العامة وانخفاض أسعار المحروقات من بين الأسباب المؤدية إلى اللجوء إلى آلية التمويل غير التقليدي.
- من بين آثار التمويل غير التقليدي ارتفاع حجم الكتلة النقدية ومنه ارتفاع مستويات التضخم.

3/ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على واحدة من أكثر المواضيع الاقتصادية التي أثارت جدلا بين المؤيدين للجوء إلى التمويل غير التقليدي باعتباره الحل المناسب بعيدا عن الاستدانة الخارجية وبين المعارضين والمنتقدين لهذا الحل واعتباره سببا في تدهور الأوضاع الاقتصادية للدولة الجزائرية، لذا من خلال هذه الدراسة سنقوم بالتطرق إلى دوافع اللجوء إلى هذا النوع من آليات معالجة عجز الموازنة العامة ومدى نجاحه في تحقيق التوازن لهذه الأخيرة وكذا الآثار التي خلفتها سياسة التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الوطني خاصة التضخم.

4/ أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار الموضوع نظرا لعدة أسباب، نذكر منها:

- الميول الشخصي للبحث في مجال المالية العامة وخاصة فيما يتعلق بعجز الموازنة العامة.
- انتشار مشاكل عجز الموازنة العامة عند مختلف دول العالم ومنها الجزائر واختلاف وجهات النظر حول الحل الأنسب لمعالجة عجز الموازنة العامة.
- القلة النسبية للأبحاث التي تناولت هذا النوع من المواضيع.
- محاولة اكتشاف سبب الجدل الواسع حول اعتماد الجزائر على سياسة التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الموازنة العامة.

5/ منهج البحث:

بالنسبة بمنهج البحث، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي نظرا لتناسبه مع هذا النوع من الأبحاث العلمية فقد استخدم الطالب الوصف من خلال جمع المعلومات وتحديد المفاهيم والأساسيات حول موضوع البحث، بالإضافة إلى التحليل في الجزء التطبيقي للبحث من خلال قراءة وتحليل البيانات والمعطيات التي جمعها بالعودة إلى التقارير الرسمية من طرف الهيئات المعنية والاحصائيات والقوانين المتاحة.

6/ حدود الدراسة: تمثلت حدود هذه الدراسة في:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على اقتصاد الدولة الجزائرية.
- **الحدود الزمانية:** تمت الدراسة في الفترة التي تمتد من سنة 2014 إلى غاية آخر سنة 2022.

7/ الدراسات السابقة:

أولا: دراسة الباحث لحسن دردوري تحت عنوان " عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي" وهي عبارة عن مقال علمي من مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية الصادرة عن جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2013، حيث ألم هذا المقال بمختلف الجوانب والأساسيات المتعلقة بعجز الموازنة العامة من تعاريف وأسباب وما إلى ذلك، بالإضافة إلى التطرق إلى أبرز الآليات الممكنة لمعالجة عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي، حيث توصل الباحث إلى نتيجة عامة هي: ضرورة صرف النفقات حسب

أوجه الإنفاق المناسبة التي تضمن تحقيق أقصى منافع بأقل تكاليف ممكنة وأيضا من الواجب البحث على موارد متنوعة وإضافية لضمان تغطية هذه النفقات.

ثانيا: دراسة الباحثة: صبرينة كردودي ، والتي تحمل عنوان "ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي" وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه غير منشورة في جامعة محمد خيضر ببسكرة سنة 2014، وقد تناولت هذه الدراسة علاج عجز الموازنة العامة من خلال ترشيد الانفاق العام من منظور إسلامي حيث تطرقت إلى عجز الموازنة العامة ومختلف الأساسيات المتعلقة به، وكذا مختلف المفاهيم المرتبطة بآليات معالجة هذا العجز من منظور الاقتصاد الوضعي ومن منظور الاقتصاد الإسلامي وقد توصلت الباحثة الى نتيجة أساسية هي ان معالجة عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي يختلف عن معالجته في الاقتصاد الإسلامي ففي الاقتصاد الإسلامي تظهر أداة مهمة وهي الصكوك الإسلامية والتي بإمكانها تمويل عجز الموازنة العامة بصفة كبيرة خاصة في الدول الإسلامية، إلا أن هذه الدراسة لم تسلط الضوء على واحدة من آليات تمويل عجز الموازنة العامة وهي الإصدار النقدي الجديد (التمويل غير التقليدي).

ثالثا: دراسة الباحث: نور الدين بهلول والباحثة: أسماء زغادنية والتي تحمل عنوان" آثار التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري: دراسة تقييمية خلال الفترة (2017–2019)"، وهي عبارة عن مقال علمي من مجلة ميلاف للبحوث والدراسات الصادرة عن المركز الجامعي بميلة في سنة 2020، حيث تم في هذا البحث التطرق إلى مختلف الأساسيات حول التمويل غير التقليدي وتوضيح أغلب المفاهيم حوله وكذا دراسة أثر اعتماد هذه الآلية على كل من التضخم والبطالة والكتلة النقدية والسيولة البنكية، مع الإشارة إلى تجارب بعض دول العالم في تطبيق التمويل غير التقليدي، وقد توصل الباحثان إل نتيجة هامة هى: أن التنويع الاقتصادي خارج المحروقات هو الوسيلة الأساسية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

8/ تقسيم البحث: تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين كما يلي:

– الفصل الأول: تحت عنوان " التمويل غير التقليدي كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة " والذي تم تقسيمه بدوره إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول" أساسيات حول عجز الموازنة العامة" تضمن مختلف المفاهيم الأساسية حول الموازنة العامة أولا ثم تعريف عجز الموازنة العامة، أنواعه وأسباب حصول هذا العجز، المبحث الثاني " آليات معالجة عجز الموازنة العامة " والذي تم التطرق فيه إلى

أبرز وأهم الآليات الممكن استعمالها لمعالجة عجز الموازنة العامة أما المبحث الثالث " ماهية التمويل غير التقليدي" فتم من خلاله التطرق إلى واحدة من آليات معالجة عجز الموازنة العامة بنوع من التفصيل وشرح بعض الأساسيات حول هذه الآلية.

– **الفصل الثاني**: تحت عنوان " تحليل دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر" ، تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول " الآليات المعتمدة لمعالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر" تم من خلاله شرح أبرز الآليات التي اعتمدتها الجزائر لمعالجة عجز الموازنة العامة، أما المبحث الثاني " تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر" تم في هذا المبحث تحليل تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2014-2022) مع تحديد دور صندوق ضبط الإيرادات والتمويل غير التقليدي في تمويل الرصيد السالب للموازنة العامة، المبحث الثالث " أثر التمويل غير التقليدي على بعض المتغيرات الاقتصادية" تم من خلاله تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية للجزائر قبل وأثناء فترة تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر.

الفصل الأول: التمويل غير التقليدي كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة

الفصل الأول: التمويل غير التقليدي كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة

تمهيد:

يعتبر عجز الموازنة العامة من أهم المواضيع الاقتصادية التي يولي لها الخبراء اهتماما واسعا، بالبحث حول أسباب حدوث هذا العجز ومعالجتها إن أمكن، ومن جهة أخرى البحث حول مصادر تمويل لعجز الموازنة العامة، والمفاضلة بين أحسن الحلول بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية للدولة، توجهات هذه الدولة وفلسفتها الاقتصادية، علاقاتها الخارجية مع الدول وغيراها من المعطيات، ومنه فسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول: أساسيات حول عجز الموازنة العامة**
- **المبحث الثاني: آليات معالجة عجز الموازنة العامة**
- **المبحث الثالث: ماهية التمويل غير التقليدي**

المبحث الأول: أساسيات حول عجز الموازنة العامة

سيتطرق في هذا المبحث إلى أهم الأساسيات الواجب معرفتها حول الموازنة العامة بصفة عامة و وأليات معالجة عجز هذه الأخيرة بصفة خاصة.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

توجد عدة تعاريف للموازنة العامة نظرا لتعدد وجهات النظر للباحثين ونذكر منها:

– تعرف الموازنة العامة بأنها "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها، خلال سنة مالية مقبلة، تعده أجهزة الحكومة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى بنظام (أو مرسوم) الميزانية، الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبيها التحصيلي والانفاقي". (عصفور، 2008، صفحة 3)

– عرفت المنطقة العربية للعلوم الإدارية الموازنة العامة بأنها " الأداة الرئيسية التي تستخدمها الحكومة في توصية رقابة أعمال الدولة، فهي البرنامج المالي عن سنة مالية مقبلة تتضمن تقديرا مفصلا لنفقات الدولة وإيراداتها، أي استخداماتها في حدود الموارد المتاحة لها ". (الزبيدي ، 2015، صفحة 146)

– عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة من خلال القانون 84-17 المتعلق بقانون المالية في مادته السادسة على أنها" تتشكل من النفقات والإيرادات النهائية للدولة، المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها". (بلجيلالي، 2021، صفحة 470)

وعليه يمكن القول أن الموازنة العامة للدولة هي عبارة عن وثيقة رسمية تصدرها الحكومة ويتم المصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية، وتتضمن النفقات والإيرادات المتوقعة خلال سنة مالية محددة، توضح اتجاهات الدولة و فلسفتها الاقتصادية.

الفرع الثاني: خصائص الموازنة العامة

مما سبق يمكن استخراج العديد من الخصائص، ونوجزها فيما يلي:

1. الموازنة العامة وثيقة تقديرية مستقبلية: حيث تتضمن الموازنة العامة أرقاما تقديرية للإيرادات العامة التي سيتم تحصيلها خلال السنة المالية القادمة، وكذا أرقاما تقديرية للمبالغ التي سيتم انفاقها من طرف الحكومة وأجهزتها خلال نفس السنة المالية القادمة، وهذا وفق معطيات إحصائية وتقديرات مستقبلية مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية وبرنامج وتوجهات الدولة.

2. الموازنة العامة مخصصة لفترة زمنية محددة: أي أن النفقات والإيرادات العامة المقدرة والمتوقعة لا يمكن أن تكون لفترة مستقبلية مطلقة بل تكون مرتبطة بفترة مالية محددة عادة ما تكون السنة. (بلجيلالي، 2021، صفحة 471)
3. الموازنة العامة وثيقة قانونية: ويقصد بها أن الموازنة العامة يتم إصدارها في شكل قانون المالية السنوي، والذي لا يمكن اعتماده إلا بموافقة السلطة التشريعية، هذه الأخيرة وبصفتها ممثلة للشعب تقوم بدراسة هذا القانون ومناقشته لتقوم بالموافقة عليه بعد ذلك و هذا ما يُكسبه الصفة القانونية. (الجوزي، 2014، صفحة 29)
4. الموازنة العامة خطة لتحقيق أهداف المجتمع: حيث تمثل الموازنة العامة أداة توضح التوجهات العامة للحكومة باختلاف النظام الاقتصادي المتبع، الذي يمكن استنتاجه بقراءة لبنود الموازنة العامة المحددة لمصادر الايرادات وأوجه الانفاق، وإن أي هدف اقتصادي أو اجتماعي أو سياسة يمكن تحقيقه بالموازنة العامة.

الفرع الثالث: مبادئ الموازنة العامة

يجدر بالمسؤولين عن الموازنة العامة للدولة اتباع عدة مبادئ لضمان سلامة هذه الأخيرة وهي كالتالي: (اللحياني، 1997، صفحة 77إلى 93)

أولا: مبدأ السنوية: ويعني هذا المبدأ أن يتم إعداد الموازنة العامة لفترة زمنية محددة تتمثل في السنة المالية، وفي الغالب ما تكون سنة قمرية كاملة.

ثانيا: مبدأ الوحدة: أي أن تكون كل الإيرادات العامة والنفقات العامة للسنة المالية المحددة مدرجة في وثيقة واحدة توضح النشاط المالية للدولة خلال هذه الفترة، وهذا المبدأ لا يعني أن تكون المبالغ المتعلقة بالموازنة العامة في ورقة واحدة بل أن تدرج كل المبالغ والتفصيلات في وثيقة واحدة مهما كبُر حجمها.

ثالثا: مبدأ عدم التخصيص: حيث أن هذا المبدأ يقتضي عدم تخصيص ايراد معين من الإيرادات العامة لتمويل نفقة معينة من النفقات العامة.

رابعا: مبدأ التوازن: ويُقصد بهذا المبدأ أنه يجب أن تتساوى كل من الإيرادات العامة للسنة المالية مع النفقات العامة لنفس السنة المالية، وهذا ما يضمن الحرص على الابتعاد قدر الإمكان عن الوقوع في العجز أو الفائض في الموازنة العامة.

المطلب الثاني: مفهوم عجز الموازنة العامة

تعددت المفاهيم التي تم صياغتها لعجز الموازنة العامة، ومن أبرزها:

– تم تعريف عجز الموازنة العامة بأنه " تلك الحالة التي يكون فيها الانفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات ". (دردوري، 2013، صفحة 104)

– عجز الموازنة العامة هو " حالة تحدث عندما تزيد النفقات العامة على الإيرادات العامة مما تضطر معه الدولة إما إلى الالتجاء إلى الضرائب أو إلى استدانة القروض العامة، أو اللجوء إلى الوسائل النقدية أي الاقتراض من الجهاز المصرفي، وذلك بقيام البنك المركزي بإصدار كمية النقود لحساب الدولة وهو ما يعرف بالإصدار الجديد، أو قيام البنوك التجارية بخلق كمية جديدة من النقود الكتابية (نقود الودائع) وهو ما يعرف بالتوسع في الائتمان المصرفي" . (كفية، بن قدور، و علوي ، 2020، الصفحات 158-159)

– كما يمكن تعريفه بأنه "الرصيد السلبي للميزانية العامة للدولة ناتج عن تجاوز النفقات للإيرادات، وفي هذه الحالة تضطر الحكومة إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض، مما يؤدي إلى زيادة الدين العام". (Fettouche, 2023, p. 23)

ومما سبق ذكره يمكن استخلاص أن عجز الموازنة العامة هو عبارة عن عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، مما يضع الحكومة أمام حتمية إيجاد حلول تمويلية لمعالجة هذه الوضعية.

المطلب الثالث: أنواع عجز الموازنة العامة

يوجد العديد من أنواع عجز الموازنة العامة، نذكر أبرزها فيما يلي:

1) العجز الجاري: وهو عجز الإيرادات العامة الجارية عن تغطية النفقات العامة الجارية.
2) العجز التشغيلي: وهو العجز الذي ينجم عن متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، وفي هذا النوع يتم الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائدة، أي مراعاة معدلات الفائدة المدفوعة للدائنين للتعويض عن التغير في القيمة الحقيقية للديون بفعل التضخم. (دردوري، 2013، الصفحات 104-105)
3) العجز المؤقت: وهو العجز الذي يعود حدوثه لأسباب وظروف طارئة وغير متوقعة أو لوجود أخطاء تقديرية لبعض أجزاء الموازنة العامة، ويتعالج هذا النوع خلال فترة وجيزة من خلال معالجة الخطأ أو زوال الظرف الطارئ.
4) العجز التقليدي: ويُسمى أيضا العجز الشامل أو الإجمالي، وهو الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات إهلاك الديون الحكومية، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية وغير الضريبية مضافًا إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض. (بختي، تيمجغدين، و عاتي، 2019، صفحة 8)

5) العجز المخطط (أو العجز المقصود): وهو العجز الذي تُحدثه الدولة عن قصد، أي أن تقوم دولة ما بزيادة نفقاتها العامة عن إيراداتها العامة، وهذا العجز لا يتم إلا بعد دراسات دقيقة وموضوعية للظروف والأسباب المؤدية لافتعال هذا العجز وكذا دراسة مدته وقيمته ... إلخ.

6) العجز الهيكلي: وهو عجز ينتج عن عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة بشكل مستمر ومتكرر، وبالتالي يصبح عجزا دائما يترجم الاختلال في الجهاز المالي للدولة ككل، ويعود هذا النوع عادة إلى التزايد في النفقات العامة بشكل يفوق القدرات المالية للاقتصاد الوطني. (بختي، تيمجغدين، و عاتي، 2019، صفحة 9)

المطلب الرابع: أسباب عجز الموازنة العامة

يعود حدوث العجز في الموازنة العامة إلى سببين رئيسيين، السبب الأول وهو التزايد والنمو المستمر لحجم النفقات العامة، أما السبب الثاني فهو انخفاض الإيرادات العامة أو تباطؤ نموها مقارنة مع حجم الانفاق العام، ولذا فإن حدوث أحد هذين السببين أو حدوثهما معا قد يؤدي إلى الوقوع في عجز الموازنة العامة.

الفرع الأول: أسباب تزايد الإنفاق العام

تعود أسباب تزايد الانفاق العام الى:

أولا: ارتفاع معدلات التضخم و تدهور القوة الشرائية للنقود: حيث أن تدهور القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى تزايد تكاليف شراء السلع و المستلزمات الخدمية اللازمة للدولة للقيام بوظائفها الأساسية (التعليم ، الصحة، الإدارات العمومية،...) ، كما تؤدي أيضا إلى رفع تكاليف الدعم السلعي التي تقوم به الدولة، كما أن الارتفاع المستمر في الأسعار يؤدي إلى خلق ضغوط تضخمية على الأفراد و انخفاض دخولهم الحقيقية مما يضع الدولة أمام حتمية منع علاوات غلاء للمواطنين أو الزيادة في أجورهم لتعويضهم عما سبق ، وكل هذا يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

ثانيا: نمو العمالة الحكومية: تتميز العمالة الحكومية بالبعد عن قاعدة الاقتصاد في التكاليف لتعظيم الأرباح وبالنمو المتزايد والسريع، وهذا التزايد في حجم العمال والموظفين الحكوميين يترتب عليه زيادة الأجور والمرتبات، هذا ما يؤدي حتما إلى التزايد في النفقات العامة.

ثالثا: تزايد الإنفاق العسكري: وهو ما يطلق عليه بالسباق نحو التسلح، حيث أن كثيرا من الدول أصبحت تنفق الكثير من مواردها على التسلح بهدف الحفاظ على أمنها ومواجهة مختلف المخاطر في تنامي ظل الصراعات الدولية، فارتفاع هذا النوع من الإنفاق العام بما فيه من أجور، تكاليف صيانة العتاد وخاصة صفقات استيراد الأسلحة التي تتم بالعملات الصعبة يؤدي بصفة أكيدة إلى ارتفاع كبير في النفقات العامة.

رابعا: تمويل شركات القطاع العام: إن الشركات العمومية في كثير من الدول تسجل عادة وضعا ماليا متدهورا، وهذا يعود لعدة عوامل من بينها "غياب الكفاءة، انتشار الفساد، سوء الإدارة، ..."، وهذا ما يؤدي لزيادة حجم النفقات العمومية، أي أن التحويلات الحكومية لهذه الشركات سوف يرتفع كمحاولة من الدولة لإنقاذ هذه الشركات ودفعها لتحقيق الاستمرارية كونها وسيلة فعالة في نظر الدولة لتحقيق أهدافها الاجتماعية. (كردودي، 2014، صفحة 178)

خامسا: زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية: وهو ما يظهر للعديد من الدول عند تخلفها عن سداد ديونها وخدمة هذه الديون (الفوائد المستحقة) بسبب كبر حجم هذه الديون ، فتجد الدولة خيارين متاحين أمامها، الأول هو أن توقف عملها على تحقيق التنمية الاقتصادية و عدم تحقيق أهدافها و تسديد ديونها، والثاني أن تركز على تحقيق التنمية الاقتصادية مع عدم تسديدها لديونها و هو ما يؤدي لتضاعف التزاماتها و زعزعة سمعتها أمام الدول و الجهات المقرضة ، ومع ارتفاع مديونية الدول سواء الداخلية أو الخارجية حتما ستؤدي إلى تزايد و ارتفاع الإنفاق الخاص بتغطية هذه الالتزامات. (السبتي، علون، و عطية، 2019، الصفحات 177-178)

سادسا: الأزمات والكوارث الطبيعية: وهي مجموعة الحوادث التي لا يمكن للإنسان التنبؤ بها أو منعها من الحدوث كالزلازل والبراكين، والتي تؤدي إلى تعطيل مختلف الأنشطة بما فيها الأنشطة الاقتصادية، مما يتسبب بارتفاع النفقات العامة بسبب الإعانات المخصصة لتعويض الخسائر.

الفرع الثاني: أسباب انخفاض وتراجع الإيرادات العامة

أولا: ضعف الجهد الضريبي (الحصيلة الضريبية): يمكن تعريف الطاقة الضريبية أو الجهد الضريبي على أنه الحد الأقصى من الإيرادات التي يمكن تحصيلها دون المساس بالاعتبارات الاجتماعية لدافعي الضرائب. (كردودي، 2014، صفحة 180)

وإن هذا الضعف الضريبي يعود لعدة عوامل أبرزها: انخفاض الدخل القومي وتدني الدخل الفردي الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض الإيرادات الضريبية – عدم دفع الضرائب من طرف أصحاب الثروات والدخول العالية بسبب استعمالهم لنفوذهم – إفراط الحكومات في منح الامتيازات الضريبية المتمثلة في الإعفاءات الضريبية في إطار وضع سياسات ضريبية مشجعة للاستثمارات الأجنبية – غياب الوعي الضريبي للأفراد وضخامة حجم الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد الموازي أو كما تعرف بالأنشطة السوداء لدى الدول مما يُعيق التقدير الفعلي والحقيقي للأموال والأرباح وحجم التبادلات.

ثانيا: انتشار التهرب الضريبي: التهرب الضريبي هو الاستفادة من كل الوسائل والطرق المشروعة والمتاحة من طرف المشرع من أجل تقليص المبالغ الواجبة الدفع من قبل المكلف بالضريبة. (طاطا، 2022، صفحة 157)

وقد انتشرت واستفحلت هذه الظاهرة في مختلف دول العالم، وباعتبار الضرائب تعتبر دعامة للموازنة العامة والجزء االمهم المساهم في جانب الإيرادات العامة، فإن التهرب الضريبي يحرم الدولة من موارد جد معتبرة مما يضر بالموازنة العامة ويؤدي إلى تسجيل عجز في هذه الأخيرة من خلال مساهمته في تقليص الحصيلة الضريبية للدولة وانخفاض الإيرادات الضريبية.

ثالثا: المتأخرات المالية: وهي ظاهرة تتمثل في التأخر في دفع الضرائب وتحصيلها بعد الآجال المحددة من طرف القانون بفترة زمنية، مما يؤدي إلى اختلالات في الموازنة العامة، وهذا يعود لعدة أسباب منها إهمال وعدم مبالاة المعنيين بدفع الضريبة، عدم كفاءة الموظفين في الإدارة الضريبية (مديرية الضرائب)،...إلخ.

رابعا: الصدمات الناتجة عن تقلبات الأسعار العالمية للمواد الأولية: تخضع المواد الأولية إلى تقلبات في أسعارها في الأسواق العالمية فهي عادة دائمة التحرك وفقا لعدة عوامل، وتتأثر الدول ذات الاقتصاد الريعي بهذه التغيرات أكثر من غيرها من الدول، حيث تتمثل النسبة الساحقة من دخلها في موارد صادرات البترول والغاز، وهذا بإعداد الموازنة العامة لها بالاعتماد على سعر مرجعي لهذه المواد الخام ، و في حال انخفضت الأسعار العالمية لهذه المادة تحت هذا السعر ،تدخل هذه الدول في حال صدمة و تتأثر إيرادات بشكل كبير مما يؤدي إلى تسجيل عجز في الموازنة العامة.

خامسا: عدم مُرونة النظام الضريبي: النظام الضريبي هو مجموعة الضرائب التي تفرضها الدولة من أجل تحقيق أهدافها والوصول إليها، وإن وجود نظام ضريبي لدولة ما لا يتميز بالمرونة الكافية لمواكبة مختلف التطورات العالمية والمحلية يُمكن أن يُعيق مختلف الأنشطة التجارية والاقتصادية بصفة عامة مما يؤثر فعلا على الإيرادات العامة لهذه الدولة ويُساهم في جعل هدف تحقيق النمو الاقتصادي هدفا صعب التحقيق.

المبحث الثاني: آليات معالجة عجز الموازنة العامة

يمكن القول أن مصطلح معالجة عجز الموازنة العامة مصطلح شامل لكل التدابير التي يُمكن اتخاذها فيما يخص النفقات والإيرادات العامة بالإضافة إلى وسائل التمويل الغير ذاتي لهذا العجز، بينما مصطلح تمويل عجز الموازنة فيُقصد به البحث عن مصادر لتمويل العجز المتعلق بالموازنة العامة دون التطرق إلى وسائل علاج هذا العجز من خلال النفقات و الإيرادات العامة.

المطلب الأول: معالجة عجز الموازنة العامة من خلال الإنفاق العام والضرائب

الفرع الأول: معالجة عجز الموازنة العامة من خلال الإنفاق العام

يُمكن للدولة محاولة علاج عجز موازنتها العامة من خلال معالجة زيادة وارتفاع نفقاتها العامة من خلال ترشيدها وتخفيضها.

أولا: ترشيد النفقات العامة

يُمكن إعطاء تعريف لعملية ترشيد الإنفاق العام على أنه عملية تهدف إلى الرفع من فعالية الإنفاق العام بحيث يضمن زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل التزاماته الداخلية والخارجية، وكذا تقليل كل مظاهر التبذير والانفاق العشوائي. (بوطورة، زغلامي، و سلامي، 2018، صفحة 137)

ولنجاح هذه العملية يجب العمل وفق عدة معايير، مثل: (بن شيخ و خواثرة ، 2020، صفحة 89)

- ✓ يجب على برامج الحكومة أن تكون ذات أهداف متوسطة وطويلة الأجل، وأن تكون هذه الأهداف محددة وواضحة.
- ✓ يجب تحديد المشاريع وأوجه الانفاق حسب الأولويات وحسب المنفعة المقدمة للمجتمع وأفراده.
- ✓ يجب أن تضمن السلطات العليا والمسؤولين في هذا المجال العدالة في النفقات العامة مما يضمن تحقيق المنفعة على مختلف فئات المجتمع، والعدالة هنا لا تعني التساوي في الانفاق.
- ✓ العمل على رقابة أوجه الانفاق والتأكد من تحقيقها لأهداف المرجوة، واكتشاف مختلف حالات التسيب والتبذير والفساد إن وُجدت.

ثانيا: تخفيض النفقات العامة

يرى البعض أن عجز الموازنة العامة ناتج في الأساس عن اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي داخل اقتصاد ما، حيث يفوق الطلب الكلي العرض الكلي أي وجود استهلاك يفوق موارد الاقتصاد الوطني، و لمعالجته يجب معالجة هذا الاختلال من خلال

التأثير في الطلب الكلي و تخفيضه، ولذا يرى بعض الخبراء أن تخفيض هذا الأخير يكون بتخفيض الإنفاق العام بصفته يمثل الجزء الأكبر من الطلب الكلي حتى لو أدى إلى وقوع الاقتصاد في حالة انكماش (ارتفاع البطالة، حدوث كساد،...).

ويتم تخفيض حجم النفقات العامة من خلال ما يلي: (رمزي، 2000، الصفحات 159-160-163)

أ- تخفيض حجم التحويلات ذات الطابع الاجتماعي: وهذا من خلال إيقاف سياسات دعم أسعار المواد الضرورية وذات الاستهلاك الواسع، حيث يوصي صندوق النقد الدولي بهذا الإيقاف بصفة كلية وعلى دفعة واحدة وهذا بهدف جعل أسعار هذه المواد مساوية لتكلفتها أو تفوقها، وفي حال فشل إلغاء سياسات الدعم دفعة واحدة لأسباب اجتماعية وأمنية فيمكن إيقافه على دفعات ووفق برامج محددة.

ب- إعادة النظر في الأجور: وهذا من خلال تخفيض قيمة الأجور، إلغاء العلاوات الاجتماعية، إعادة النظر في شروط رواتب التقاعد، ودراسة التأمينات الاجتماعية وإمكانية إلغائها، إلغاء الوظائف الشاغرة والمؤقتة وكذا فصل الموظفين والعمال الزائدين عن الحاجة.

ت- إلغاء الدعم الاقتصادي: ونعني هنا الدعم الذي تتحمله الموازنة العامة والموجه لوحدات القطاع العام (المؤسسات و الشركات ،...) وخاصة تلك التي تحقق خسائر متكررة ، وهذه السياسة تقوم على تصفية هذا المؤسسات وإعلان افلاسها ، بيعها ونقل ملكيتها للقطاع الخاص، أو مواصلة عملها ولكن وفق أسس اقتصادية وتجارية صارمة قد تتضمن الرفع من أسعار منتجاتها.

ث- تخفيض النفقات الموجهة لقطاعي التعليم والصحة: هذا باعتبار هذين القطاعين يستفيدان من النسب الأكبر من النفقات العامة لبعض الدول، لذا يجب تخفيض هذه النسب من خلال توقيف بناء المدارس والمستشفيات، التوجه إلى خصخصة هذين القطاعين وتحويلهما إلى القطاع الخاص لتحرير جزء كبير من جانب النفقات للموازنة العامة.

ج- توقف الدولة عن الدخول في المجال الاستثماري: على أن تقوم الدولة بالاستثمار في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيه لوحده مثل الاستثمارات في مشاريع البنية الأساسية مثل الأمن والمطارات والموانئ ...إلخ.

ح- إعادة النظر في سياسات الدولة المتعلقة بالتوظيف: من خلال تخليها عن تعهداتها بتوظيف خريجي الجامعات والمعاهد وابتعادها عن محاولة خلق فرص عمل لهم وإدماجهم في عالم الشغل حتى لو كان لهذه المواقف آثار سلبية أبرزها ارتفاع معدلات البطالة، هذا ما يوفر على الدولة مبالغ ضخمة متعلقة بالأجور والمرتبات وتخفيض النفقات العامة.

الفرع الثاني: معالجة عجز الموازنة العامة من خلال الضرائب

تحتل الضرائب جزءا هاما من الموازنات العامة للدول لما توفره من موارد معتبرة يتم استعمالها لتغطية النفقات العامة، ولذا تقوم بعض الدول باتباع عدة سياسات وإجراءات متعلقة بالضرائب بهدف تقليص وعلاج عجز الموازنة العامة، ومن بينها ما يلي:

أولا: اصلاح النظام الضريبي

الدول التي تُعاني من عجز في موازنتها العامة عادة ما يكون لها نظام ضريبي له عدة نقائص ولا يمكنه مواكبة مختلف المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وتساهم عدة عوامل في ضعف النظام الضريبي من أهمها:

- عدم استقرار النظام الضريبي والتغير المستمر للضرائب المكونة له وقيمها ونِسبها.
- أن يكون النظام الضريبي يمثل ثقلا على المؤسسات ويعيقها عن تحقيق أهدافها ويتسبب في اختلال التوازن المالي لهذه الأخيرة.
- عدم تحقيق هذا النظام للعدالة الضريبية وانتشار الغش والتهرب الضريبي.

ومن أجل وضع نظام ضريبي على أسس صحيحة، يُمكن اتخاذ بعض الإجراءات من بينها: (لشلح، 2016، الصفحات 276-277-278)

1. الحرص على وجود إدارة ضريبية فعالة: حيث يُعتبر أهم شرط أو تدبير لضمان وجود نظام ضريبي سليم وناجح، ولتحقيق هذا يجب اعتماد الأنظمة الإلكترونية داخل الإدارة الضريبية، إزالة العراقيل البيروقراطية ومختلف العراقيل الأخرى الموجودة في الإدارات الضريبية، توظيف خريجي الجامعات والمدارس العليا الحرص على التكوين المتواصل للموظفين.
2. ربط مختلف الإدارات داخل الدولة مع الإدارة الضريبية وإلزام المكلفين بمسك الدفاتر من أجل تسهيل عمليات الرقابة ومحاربة التهرب والغش الضريبي.
3. تبسيط النظام الضريبي: من خلال إلغاء الضرائب المعقدة والغير ضرورية، وإلحاق القوانين الضريبية بمجموعة من التحليلات والتبسيطات من الأجل نشر الوضوح والشفافية على النظام الضريبي.
4. العمل على تحقيق العدالة الضريبية: من خلال تحديد الدقيق للأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الخاضعين للنظام الضريبي وفرض لكل منهما ضرائب خاصة متناسبة، استعمال الضرائب التصاعدية بأكبر قدر ممكن وكذا مراعاة القدرات المالية لكل الأشخاص مع إمكانية إعفاء الطبقة ذات الدخول المنخفضة، من أجل التحكم في النسب المعقولة لكل من الاستهلاك والإنتاج.
5. محاولة جعل النظام الضريبي مُحفز ومساهم في توجيه الأنشطة الاقتصادية نحو المجالات المستهدفة من طرف الحكومة والتي تعرف ضعفا في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: زيادة الإيرادات الضريبية

من بين الآليات التي يُمكن للدول استعمالها لتحقيق غرضها المتمثل في معالجة عجز الموازنة العامة نجد آلية الرفع من الإيرادات الضريبية، حيث تلعب هذه الإيرادات دورا كبيرا وفعالا في تغطية النمو المتزايد للنفقات العامة مما يقلل من حدة العجز المسجل في الموازنة العامة.

حيث قد تقوم الحكومة بتوسيع الأوعية الضريبية ورفع معدلات الضرائب المفروضة من أجل زيادة الحصيلة الضريبية، لكن شرط أن تكون هذه العمليات بحدود معينة وذات أسس علمية ومدروسة مسبقا من طرف المسؤولين وأهل الاختصاص لما قد تحمله مثل هذه الإجراءات من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

على سبيل المثال إذا تقرر رفع في معدلات الضريبة على أرباح الشركات وهي ضريبة مباشرة فهذا يؤدي إلى زيادة تكاليف المؤسسات وتخفيض أرباحها، فتقوم المؤسسات من أجل تعويض هذه التكاليف بتسريح عدد معين من العمال وبالتالي ارتفاع في نسب البطالة، أو قد تقوم المؤسسات برفع أسعار منتجاتها وبالتالي ترتفع الأسعار المحلية مما يُقلل الطلب على هذه المنتوجات في الخارج وانخفاض قيمة الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار المنتجات والسلع سيسبب حتما ارتفاع في نسب التضخم وما يترتب عنه من انخفاض الاستهلاك.

وفي حال فرض زيادات في نسب الضريبة على الدخل فهذا أيضا يؤثر على الاستهلاك والطلب الكلي بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأفراد مما يخلق حالة من الاحتقان التوترات والأزمات الاجتماعية، لذا فالضريبة التصاعدية على الدخل تعتبر الأفضل من النواحي الاجتماعية فيما يخص هذا النوع من الضرائب.

ومنه فإن هذه الآلية تعتبر صعبة نوعا ما نظرا لما يتبع تطبيقها من آثار سلبية على الاستثمار، الاستهلاك، القدرة الشرائية والاقتصاد الوطني ككل، حيث أن رفع الإيرادات الضريبية يجب أن يكون مدروسا ومتوافقا مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

المطلب الثاني: معالجة عجز الموازنة العامة من خلال الاقتراض المحلي

فإذا كان عجز الموازنة العامة يُمكن تمويله محليا، يتم اللجوء إلى هذا الحل بالاقتراض إما من الجهاز المصرفي أو من الجهاز غير المصرفي.

الفرع الأول: الاقتراض من الجهاز المصرفي

إذ أنه يُمكن الاقتراض من الجهاز المصرفي المكون من البنك المركزي والبنوك التجارية

أولا: الاقتراض من البنك المركزي

حيث يُعتبر البنك المركزي من مصادر التمويل المحلية لعجز الموازنة العامة، إذ يُمكن للحكومات أن تقترض منه لتمويل عجز الموازنة العامة مع العلم أن هذا الاقتراض قد ينجم عنه ارتفاع في الأسعار محليا (ارتفاع نسب التضخم) في حال ما كانت الزيادة في عرض النقود أكبر من الزيادة في الأرصدة الحقيقية الناتجة عن الزيادة في الدخل. (كردودي، 2007، صفحة 146)

كما يُمكن أن يُقرض البنك المركزي الحكومة بهدف تمويل مدفوعات هذه الأخيرة مما يؤدي إلى انخفاض في أرصدة البنك المركزي من العملات الأجنبية بينما لا يؤثر على عرض النقود وبالتالي لا يؤثر أيضا على المستويات العامة للأسعار.

ثانيا: الاقتراض من البنوك التجارية

وتتم هذه الآلية عن طريق اصدار سندات الخزينة بالعملة الوطنية من طرف الخزينة العمومية ليتم بيعها للبنوك التجارية الناشطة داخل الوطن، مما يؤدي إلى ارتفاع الدين العام، ولن تكون هناك آثار على الطلب الكلي في حال تطبيق هذه الآلية تزامنا مع وجود احتياطات فائضة عند البنوك التجارية. (كزيز و مرغاد ، 2017، صفحة 505)

أما في حال عدم توفر ما سبق من احتياطات فائضة لدى البنوك التجارية فإن اقراض هذه الأخيرة للحكومة (الخزينة العمومية) سيكون من الموارد المعدة للإقراض الموجهة للقطاع الخاص، بمعنى آخر ستقوم الحكومة بمزاحمة القطاع الخاص في اقتراض هذه الأموال مما قد يؤثر على حجم الاستثمارات الخاصة داخل هذه الدولة.

الفرع الثاني: الاقتراض من الجهاز غير المصرفي

أي الاقتراض من المؤسسات المالية غير المصرفية (مؤسسات التأمين، صناديق الضمان الاجتماعي،...)، بالإضافة إلى أنه يُمكن التوسع في عملية الاقتراض لتشمل الأفراد.

ويكون هذا الاقتراض عن طريق اصدار سندات حكومية حاملة لأسعار فائدة محددة وبيعها إلى الوحدات السابقة عن طريق ما يُعرف بالاكتتاب العام، مما يوفر للحكومة الموارد اللازمة التي قد تُمول عجز الموازنة العامة كليا أو جُزئيا، والجدير بالذكر أن نجاح هذه الآلية يعتمد على عدة عوامل أهمها وجود وتوفر السيولة لدى الجهاز غير المصرفي وكذا مقدار الثقة بين هذا الجهاز والحكومة.

وفي حال كان الإقراض من طرف الوحدات السابقة عن طريق أموال مكتنزة فإن اعتماد هذه الآلية سيؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي بقيمة قد تزيد عن حجم العرض، مما سيتسبب في اختلال بين العرض والطلب الكلي ومنه فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع لا محال. (كردودي، 2007، الصفحات 147-148)

المطلب الثالث: معالجة عجز الموازنة العامة من خلال التمويل الخارجي

في حال عجز الآليات السابقة والتي تعتمد على التمويل المحلي عن معالجة عجز الموازنة العامة، أو عند حاجة الحكومة لمبالغ معينة من النقد الأجنبي لمعالجة عجز ميزان المدفوعات، فإن الحكومات تلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية.

الفرع الأول: المنح والمساعدات الأجنبية

يُقصد بالمنح والمساعدات الأجنبية " الموارد المقدمة من الحكومات الصديقة أو المنظمات غير الحكومية أو الأفراد أو المؤسسات في المجتمع المدني، وهي موارد مؤقتة لا يمكن الاعتماد عليها، لأنها ترتبط بظروف معينة". (الواوي، 2022، صفحة 100)

تساهم هذه المساعدات بشكل كبير في معالجة عجز الموازنة العامة لبعض الدول النامية، وهي عبارة عن مُنح أو موارد غير قابلة للاسترداد تكون في شكل نقدي أو فيشكل سلع تُباع ويتم من خلال أثمانها وعوائد بيعها المساهمة في معالجة هذا العجز أو حتى قد تكون في شكل إعفاءات عن الديون المستحقة، أي أن ما يُعرف بالمنح والمساعدات الأجنبية يكون هدفها هو تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة المستقبلة ولذا إن بعض أنواع الموارد المقدمة من طرف بعض الدول مثل المساعدات العسكرية لا يُمكن تصنيفها ضمن المنح والمساعدات.

وكما تساهم هذه المِنح في مساعدة موازنات الدول إلى أن بعضها يحمل عدة مساوئ فبعض الدول التي تقدم مِنحا ومساعدات إلى دول أخرى تشترط فيها أن تستعمل هذه المساعدات في شراء سلع أو مواد أخرى من الدو المانحة بحد ذاتها، مما قد يُلزم الدول المستقبلة بشراء بعض السلع التي لا تحتاج إليها أو غير مفيدة لهذه الدول لتحقيق غايتها المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين حالة الموازنة العامة.

الفرع الثاني: القروض الخارجية

القروض الخارجية هي عبارة عن " القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات الحكومية الأجنبية والهيئات الدولية، ويترتب على هذا النوع من القروض وضع قوة شرائية جديدة تحت تصرف الدولة المقترضة، وبالتالي زيادة كمية الموارد الاقتصادية الممكن استخدامها فورا. (السبتي، علون، و عطية، 2019، صفحة 188)

ويُمكن التفريق بين أنواع هذه القروض باختلاف مصادرها أو الجهات المقرضة، ويمكن ايجازها فيما يلي: (دردوري، 2014، صفحة 150)

أولا: القروض من البنوك التجارية والأسواق المالية الدولية

وهي القروض التي تمنحها البنوك التجارية الأجنبية الكبرى أو تتم من خلال الأسواق المالية الدولية وفق أسعار الفائدة السائدة في السوق والتي عادة ما تكون مرتفعة مع فترات سداد قصيرة نسبيا وتمتاز هذه القروض بالسرعة في الحصول عليها.

ثانيا: القروض المقدمة من طرف الحكومات الرسمية

وهي قروض ثنائية تتم عبر اتفاقيات رسمية بين حكومتين عادة ما يكون لهما علاقات قوية فتكون واحدة مُقرضة والأخرى مُقترضة، ويتم هذا النوع من عمليات الإقراض بشروط عادة ما تكون أخف من تلك الموجودة في القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية الأجنبية والأسواق المالية، كما تتميز باختلاف الشروط من دول لأخرى حسب نوعية العلاقات الموجودة بينهما.

ثالثا: القروض المقدمة من طرف المنظمات الدولية

ويتم إطلاق عليها اسم القروض الميسرة، وهي قروض تقدمها المنظمات الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي تمتاز بنوع من التيسير على الدولة المقترضة حيث تحمل هذا القُروض معدلات فائدة أقل من نظيرتها في السوق، كما تتميز بفترتي السماح الطويلة نسبيا كما هو الحال لفترة السداد، وتُعتبر هذه القروض سلاحا ذو حدين فمن جهة تُقدم تسهيلات فيما يتعلق بمعدلات الفائدة على القروض وفترات السماح والسداد الطويلة، ومن جهة أخرى تفرض دخلات وقيود وبرامج اقتصادية تشدد الخناق على الدولة المقترضة.

والجدير بالذكر أن هذه القروض الخارجية تم اعتمادها من قبل أغلب دول العالم خاصة في فترة الثمانينيات والتسعينيات إلا أنها جعلت هذه الدول تقع في أزمات اقتصادية وأزمات مديونية خارجية وظهرت مشاكل كثيرة في دفع القروض وخدمات هذه القروض عند بعض الدول كالمكسيك والأرجنتين، وأدى الاعتماد المفرط لهذه الآلية لتزايد عجز ميزان المدفوعات للدول المقترضة وذا تفاقم عجز الموازنة العامة لهذه الدول بسبب تزايد مبالغ خدمة الديون الخارجية.

المطلب الرابع: معالجة عجز الموازنة العامة من خلال الإصدار النقدي الجديد

ويُعرف أيضا باسم التمويل غير التقليدي أو التمويل بالتضخم أو التمويل التضخمي، وهو عبارة عن آلية من آليات تمويل عجز الموازنة العامة، وتقتضي هذه الآلية اصدار نقود جديدة توجه لتمويل النفقات العامة للدولة لمواصلة أداء نشاطها، ومنه فإن المعروض النقدي سيرتفع دون أن يقابل هذه الزيادة و الارتفاع بزيادة ما يقابلها من سلع وخدمات في الاقتصاد الحقيقي أي أنه قد ينتج عنه اختلال بين العرض الكلي من جهة والطلب الكلي في الجهة الأخرى. وهذا ما سيتم تفصيله في المبحث الموالي.

ويُمكن تلخيص أهم الآليات التي يُمكن تطبيقها لمعالجة عجز الموازنة العامة:

الشكل رقم (01): آليات معالجة عجز الموازنة العامة

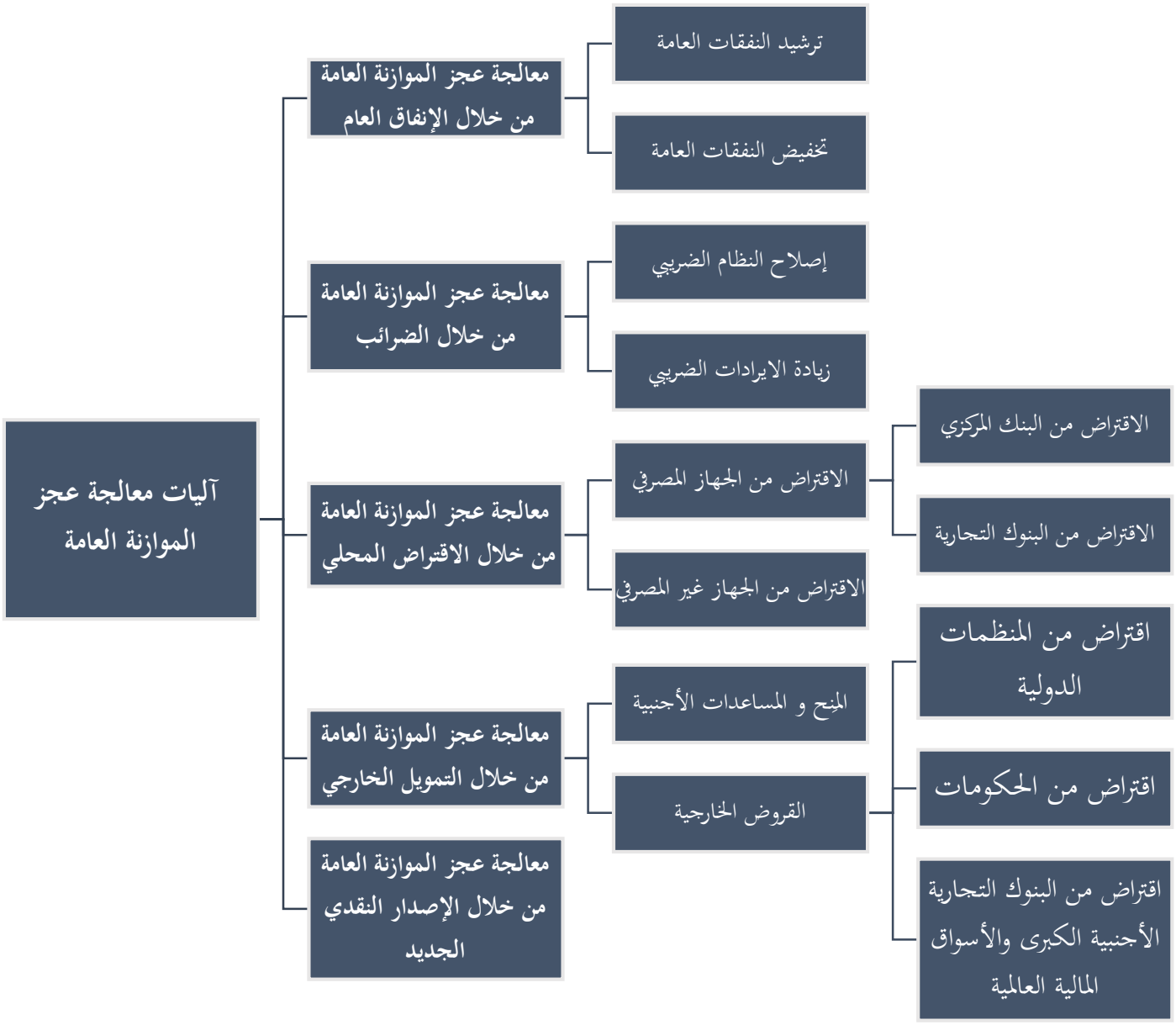

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على كل ما سبق ذكره

المبحث الثالث: ماهية التمويل غير التقليدي

تستعمل العديد من الدول التي تُعاني من عجز في الموازنة العامة هذه الآلية لتمويل هذا العجز، و التي تعتبر من أكثر الآليات اعتمادا لدى الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي و اليابان،...إلخ.

المطلب الأول: التعريف بالتمويل غير التقليدي

الفرع الأول: مفهوم التمويل غير التقليدي

يُمكن إعطاء العديد من التعاريف لما يُعرف بالتمويل غير التقليدي، ومن أبرزها نذكر ما يلي:

– يمكن تعريف التمويل غير التقليدي على أنه" آلية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق خلق كمية إضافية من النقود دون أن يقابلها الانتاج من السلع والخدمات، وهي عملية يقوم بها البنك المركزي مقابل سندات الخزينة العمومية، اعترافا بمديونيتها اتجاهه". (أيت بن اعمر، 2021، صفحة 287)

– التمويل غير التقليدي هو " قيام الدولة بخلق كمية اضافية من النقود الورقية تؤول إلى الدولة لاستخدامها في تمويل النفقات العامة". (غالمي، 2017، صفحة 123)

– التمويل غير التقليدي هو" قيام الحكومة بإصدار نقود جديدة خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة العادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود" (هاني و مراح، 2018، صفحة 124)

ومنه فيُمكن القول أن التمويل غير التقليدي و عبارة عملية إصدار نقدي جديد يقوم به البنك المركزي لصالح الحكومة (الخزينة العمومية) مقابل سندات صادرة عن هذه الأخيرة و بهدف تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

الفرع الثاني: الفرق بين التمويل غير التقليدي والتيسير الكمي

يجب التفريق بين المصطلح السابق ومصطلح التيسير الكمي رغم وجود تشابه كبير بينهما، حيث يُمكن تعريف سياسة التيسير الكمي على أنها:

–" شراء البنك المركزي لأوراق مالية تعود للبنك التجارية والمؤسسات المالية، وكذلك سندات الخزينة من أجل تعزيز احتياطات البنوك وتوفير السيولة بالإضافة إلى أنها تعمل على رفع قيمة تلك الأصول وزيادة عرض النقود، فسياسة التيسير الكمي هي سياسة نقدية غير

تقليدية تستخدمها البنوك التجارية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة". (يونسي و مدوخ، 2019، صفحة 338)

– كما يُمكن تعريف التيسير الكمي على أنه أداة من أدوات السياسة النقدية الغير التقليدية التي تقوم بها البنوك المركزية في حال ما أصبحت أدوات السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، وتقوم هذه السياسة على شراء البنك المركزي للأوراق المالية بهدف زيادة كمية الأموال المتاحة وتنشيط الاقتصاد، وتتميز هذه السياسة عن الأدوات التقليدية للسياسة النقدية بشراء وبيع الأصول المالية أكثر لتحقيق الأهداف المسطرة ومن بينها المحافظة على معدلات الفائدة ضمن مجال معين (معدلات الفائدة الصفرية). (نسيب، 2019، صفحة 16)

ومنه نستخلص أن سياسة التيسير الكمي عبارة عن واحدة من أدوات السياسة النقدية وأنها عملية تقتضي زيادة الكتلة النقدية دون وجود مقابل لها.

ويُمكن التفريق بينها وبين سياسة التمويل غير التقليدي كما يلي:

أولا: أوجه التشابه: (هاني و مراح، 2018، صفحة 125)

- المصطلحين يقومان على الإصدار النقدي الجديد (طباعة نقود جديدة ليس لها مقابل).
- العمليتين تهدفان إلى الإنقاذ المالي وتحسين الوضعية الاقتصادية.
- التمويل غير التقليدي والتيسير الكمي يؤديان إلى زيادة الكتلة النقدية.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين التمويل غير التقليدي والتيسير الكمي: (بهلول و زغادنية ، 2020، صفحة 192)

- التيسير الكمي سياسة لمحاربة الانكماش الاقتصادي يتم تطبيقها في الأزمات المالية والاقتصادية، بينما التمويل غير التقليدي يتم تطبيقه في الحالات الاقتصادية المختلفة بهدف تمويل عجز الموازنة العامة.
- التيسير الكمي أداة من الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية بينما التمويل غير التقليدي يخدم السياسة المالية.
- يتم اعتماد التيسير الكمي في حال فشل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، أما التمويل غير التقليدي فيتم اعتماده في حالات الضرورة الحتمية لتمويل الانفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة.

المطلب الثاني: انعكاسات التمويل غير التقليدي

إن سياسة التمويل غير التقليدي لمعالجة عجز الموازنة العامة يحتوي على عدة انعكاسات إيجابية على اقتصاد الدولة، كما له عدة انعكاسات سلبية أيضا.

الفرع الأول: الانعكاسات الإيجابية للتمويل غير التقليدي

ونلخصها في النقاط التالية:

- يُعتبر وسيلة تُمكن الحكومة من تمويل عجز الموازنة العامة وكذا تمويل الدين العام المحلي اتجاه المؤسسات العمومية مما يُمكنها من تحقيق الاستمرارية. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2017)
- تجنب الحكومة للتبعية الاقتصادية وعدم الوقوع في أزمات المديونية الخارجية ومختلف الآثار السلبية الأخرى الناجمة عن الاقتراض الخارجي.
- منح القدرة للخزينة العمومية لمواصلة أداء مهامها وتمويل نفقاتها (دفع الرواتب، مواصلة سياسات الدعم،...)
- تجنب الوقوع في الأزمات الاجتماعية الناجمة عن فرض ضرائب جديدة في محاولة الحكومة للرفع من إيراداتها الضريبية.

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية للتمويل غير التقليدي

ورغم بعض الإيجابيات لهذه الآلية التمويلية إلا أنها تحتوي العديد من الانعكاسات السلبية والمخاطر التي قد تمس باقتصاد الدولة، والتي قد تغطي الانعكاسات الإيجابية السابقة، حيث أن اعتماد هذه الآلية دون دراسات علمية دقيقة قد تؤدي إلى:

- كلما استمرت عملية شراء السندات الحكومية من طرف البنك المركزي كلما أدى هذا إلى ارتفاع الدين العام وزيادته. (يونسي و مدوخ، 2019، صفحة 339)
- إن معالجة عجز الموازنة العمة يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة في بنية الاقتصاد الوطني وخاصة النظام الضريبي، ولكن اعتماد هذه السياسة قد يُدي بالحكومة إلى إهمال هذه الإصلاحات الواجبة والاستعانة بالإصدار النقدي فقط لتمويل الإنفاق العام.
- تؤثر استقلالية البنك المركزي بسبب إلزامه بشراء سندات الخزينة العمومية دون مراعاة لأهدافه المسطرة. (وقنوني و دايمي، 2020، صفحة 46)
- اعتماد هذه السياسة والاستمرار في الإصدار النقدي الجديد يؤدي إلى تمادي الحكومة في الإنفاق العام وزيادة حجمه من سنة مالية إلى أخرى.

- التمويل غير التقليدي عن طريق طباعة النقود يؤدي إلى زيادة العرض النقدي مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي مع ثبات ما يقابله من عرض، أو بمعنى آخر زيادة كمية النقود دون زيادة ما يقابلها من انتاج حقيقي (سلع وخدمات)، مما يؤدي حتما إلى ارتفاع المستويات العامة للأسعار. (بوشناف، 2019، صفحة 351)
- وقوع الاقتصاد في حالة التضخم الناتجة عن اعتماد هذه الآلية التمويلية يؤثر على أرباح المؤسسات بالسلب والتي تقوم بتسريح عدد من عمالها وموظفيها لتقليل التكاليف والحفاظ على مستويات معينة من أرباحها، وبهذا فإن مستويات البطالة سترفع ارتفاعا معتبرا وظهور حالات من التوترات الاجتماعية الناجمة عن البطالة وانخفاض القدرة الشرائية.
- بالإضافة إلى أن ارتفاع نسب التضخم سيؤدي إلى فقدان العملة لقيمتها وتدهور سعر صرفها مقابل أسعار العملات الأجنبية.

المطلب الثالث: شروط نجاح التمويل غير التقليدي

قبل البدء في تطبيق هذه السياسة المتمثلة في التمويل غير التقليدي أو الإصدار النقدي الجديد، يجب أن تتوفر العديد من الشروط لضمان نجاح هذه الآلية في تمويل عجز الموازنة العامة وأيضا تفادي الانعكاسات والآثار السلبية المذكورة سابقا، ومن بين أهم هذه الشروط:

- ✓ يجب اعتماد الحكومة لاستراتيجية تنموية مشجعة للاستثمار بما فيه من تشجيع المشاريع الاستثمارية والعمل على تحسين البيئة الاستثمارية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الناشئة والابتكارية، وأيضا إقرار امتيازات ضريبية تفتح شهية المستثمرين، بصفة أخرى على الحكومة أن تعمل على زيادة العرض والإنتاج الحقيقي من خلال الإجراءات السابقة. (هاني و مراح، 2018، الصفحات 127-128)
- ✓ العمل على تحسين وبناء جهاز انتاجي يتميز بدرجة عالية من المرونة بهدف الاستجابة السريعة للكتلة النقدية الجديدة ومقابلتها بزيادة في الإنتاج.
- ✓ يجب القيام بدراسات شاملة من طرف المسؤولين ومع خبراء ومختصين أصحاب كفاءة في المجال النقدي والمالي لمختلف المتغيرات الاقتصادية، مع التركيز على معدلات التضخم وحجم السيولة في الاقتصاد والحالة الاقتصادية للدولة بصفة عامة.
- ✓ يجب القيام بعمليات الإصدار النقدي الجديد على فترات زمنية متفاوتة وبقيم مدروسة ومحددة ومتناسبة مع الوضعية الاقتصادية السائدة والعجز في الموازنة العامة المراد مُعالجته، وضرورة إيقاف العملية في حال تحسن حالة الموازنة العامة أو ظهور ارتفاع في المستوى العام للأسعار. (هاني و مراح، 2018، صفحة 128)

- ✓ الحرص على توجيه الإصدار النقدي الجديد لتمويل النفقات الاستثمارية وليس نفقات التسيير (الأجور،...)، أي أن تستعمل الكتلة النقدية الجديدة في تمويل استثمارات تتميز بالعوائد الوفيرة والسرعة في تحقيق هذه العوائد، مما يساهم في تعجيل التخلي عن سياسة التمويل غير التقليدي، من خلال زيادة الإيرادات الضريبية بفضل زيادة الإنتاج المحقق من طرف هذه المشاريع الاستثمارية المذكورة سابقا.
- ✓ توفر عناصر إنتاجية غير مشغلة، وهو الشرط الذي يساهم في امتصاص الكتلة النقدية الجديدة. (كردودي، 2014، صفحة 235)

خلاصة الفصل الأول

ان الموازنة العامة للدولة هي عبارة عن مجموع الإيرادات العامة الممكن تحصيلها من طرف الحكومة وهيئاتها ومجموع النفقات العامة التي سيتم إنفاقها خلال السنة المالية، فإذا زادت هذه النفقات عن الإيرادات العامة يعني أن الموازنة العامة في حالة عجز، حيث يتم تسجيل عجز في الموازنة العامة في الكثير من الدول النامية وحتى الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، سواء كان هذا العجز مقصودا ومفتعلا أو ناتجا عن بعض الاختلالات بين مجموع الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تحدث هذه الاختلالات نتيجة ارتفاع النفقات العامة أو انخفاض للإيرادات العامة أو كلاهما معا.

ولمعالجة هذا العجز تقوم الحكومات استعمال عدة وسائل وآليات من بينها ترشيد وتخفيض النفقات، إصلاح النظام الضريبي وزيادة إيراداته، الاقتراض المحلي سواء من الجهاز المصرفي أو الجهاز غير المصرفي (المؤسسات المالية، الأفراد،...)، التمويل الخارجي عن طريق المنح والمساعدات أو عن طريق القروض الخارجية باختلاف مصادرها، أو عن طريق التمويل غير التقليدي (الإصدار النقدي الجديد).

ولكل آلية مما سبق ذكره آثار إيجابية وأخرى سلبية، فمثلا من إيجابيات اعتماد التمويل غير التقليدي هي تجنب الوقوع في مشاكل المديونية الخارجية والتبعية وكذا الابتعاد عن زيادة الضرائب وما يُصاحبها من تبعات اجتماعية، أما عن انعكاساتها السلبية فنجد أن هذه السياسة يُمكن أن تسبب ارتفاع في كل من مستويات التضخم ونسب البطالة وكذا انخفاض القدرة الشرائية، ولهذا يجب توفير العديد من الشروط والقيام بدراسات على أسس علمية قبل تطبيق مثل هذه الآلية لمواجهة العجز في الموازنة العامة.

الفصل الثاني: تحليل دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر

تمهيد:

تم تسجيل عجز متتالي في الموازنة العامة للجزائر من سنة 2014 إلى سنة 2022، ولمعالجة هذا العجز لجأت الجزائر إلى العديد من الآليات، آخرها ما يُعرف بالتمويل غير التقليدي، حيث عادة ما يُصاحب هذه الآلية العديد من الآثار التي سنتطرق إليها في هذا الفصل والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالتالي:

- **المبحث الأول: الآليات المعتمدة لمعالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر**
- **المبحث الثاني: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر**
- **المبحث الثالث: أثر التمويل غير التقليدي على بعض المتغيرات الاقتصادية**

المبحث الأول: الآليات المعتمدة لمعالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر

سجلت الجزائر عجزا في الموازنة العامة طوال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2022، حيث اعتمدت الدولة الجزائرية الآليات التي سنتطرق إليها في هذا المبحث بهدف معالجة هذا العجز.

المطلب الأول: صندوق ضبط الإيرادات

قامت الدول النفطية أو الدول ذات الاقتصاد الريعي بإنشاء ما يعرف بصناديق الثروة السيادية منذ خمسينات القرن الماضي، وهذه الصناديق هي عبارة عن مؤسسات مالية تتم عملية إنشاءها وإدارتها من طرف الحكومة لتحقيق أهدافها مثل ادخار الفوائض وتحقيق الاستثمارات، حيث تحصل هذه الصناديق على مواردها المالية من الفوائض المحققة سواء ميزان المدفوعات أو في الموازنة العامة للدولة، ويكون نشاط صناديق الثروة السيادية داخل الوطن أو خارجه. (khelifi, 2022, p. 235)

والجزائر على غرار هذه الدول قامت بإنشاء صندوق ثروة سيادي في عام 2000 تحت مسمى صندوق ضبط الموارد تزامنا مع تحقيق فوائض ناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات وهذا من خلال القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 والموافق لـ: 26 يونيو 2000، والذي تضمن فتح حساب للخزينة تحت عنوان "صندوق ضبط الموارد" يحصل على إيرادات متمثلة في فوائض الجباية البترولية الناتجة عن ارتفاع الأسعار وبعض الإيرادات المتعلقة بتسيير هذا الصندوق، أما عن نفقاته فتكون عبارة عن معالجة اختلالات توازن الموازنة العامة بالإضافة إلى تخفيض الدين العمومي، يتمثل الآمر بالصرف لصندوق ضبط الموارد في وزير المالية، ويتميز هذا الصندوق بالاستقلالية عن الموازنة العامة وبالتالي الاستقلالية عن المساءلة البرلمانية. (قانون المالية التكميلي رقم 2000-02، 2000، صفحة 9)

وتعرض هذا الصندوق إلى عدة تعديلات نوجزها فيما يلي:

الشكل رقم (02): التطور التاريخي لصندوق ضبط الإيرادات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: - (قانون المالية رقم 03-22، 2003، صفحة 28)

- (أمر رقم 06-04 المتضمن لقانون المالية التكميلي ، 2006، صفحة 8)
- (قانون المالية رقم 16-14، 2016، الصفحات 50-51)

ومنه فإن صندوق ضبط الإيرادات عبارة عن آلية اعتمدتها الدولة الجزائرية منذ عام 2000 وتزامنا مع ارتفاع أسعار البترول العالمية، حيث يقوم هذا الصندوق بامتصاص فائض الجباية البترولية الناتج عن ارتفاع الأسعار العالمية وتوجيه هذه الفوائض لتحقيق أهداف ووظائف معينة أبرزها تمويل عجز الموازنة العامة، مواجهة تقلبات أسعار المحروقات باعتبار الاقتصاد الجزائر اقتصادا ريعيا يعتمد بنسب تفوق ال 90% على إيرادات الجباية البترولية وكذا الدفع المسبق للديون الخارجية للدولة الجزائرية.

المطلب الثاني: التمويل غير التقليدي

الفرع الأول: مفهوم التمويل غير التقليدي في التشريع الجزائري

تم اعتماد آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر في 12 أكتوبر 2017 بمصادقة مجلس الوزراء على تعديل الأمر الرئاسي 11/03 المتعلق بالنقد والقرض أو بالأحرى تعديل مادة واحدة منه وهي المادة 45 مكرر من هذا الأمر، وقد تم تعديلها من خلال القانون رقم 10/17 المتمم للأمر 11/03 والمتعلق بالنقد والقرض والذي تضمنت مادته الأولى ما يلي: (قانون النقد و القرض17-10، 2017، صفحة 4)

" بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس(5) سنوات، بشراء، مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص، في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة،
- تمويل الدين العمومي الداخلي،
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي ان تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه، كأقصى تقدير الى:

-توازنات خزينة الدولة

-توازن ميزان المدفوعات."

ومنه فإن المشرع قد أعطى الضوء الأخضر للبنك المركزي لاعتماد آلية التمويل غير التقليدي بشراء السندات الصادرة عن الخزينة العمومية بهدف تمويلها مباشرة وتغطية احتياجاتها لمدة 5 سنوات دون النظر إلى جودة هذه السندات أو دون وجود سقف لهذا التمويل، مع تحديد هدف مسطر في آخر المدة المحددة وهو الوصول إلى توازن كل من الخزينة العمومية وميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: تعديلات تمويل بنك الجزائر للخزينة العمومية من خلال القانون 10/17

من خلال قراءة بسيطة للقانون رقم 10/17 المتعلق بالنقد والقرض، ومقارنته بالأمر الرئاسي 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، يمكن استخلاص التعديلات التي تضمنها القانون 10/17 أو بالأحرى الفروق الجوهرية بين كيفيات تمويل بنك الجزائر للخزينة العمومية قبل اعتماد آلية التمويل غير التقليدي وبعد اعتمادها، ونلخص هذه الفروق في الجدول الآتي:

الجدول رقم(1): أهم التعديلات التي جاء بها القانون 10/17

الأمر 11/03	القانون 10/17
يُمكن للخزينة العمومية أن تقوم بفتح حساب جاري على المكشوف لدى بنك الجزائر، بمعنى آخر يمكن لهذا الأخير أن يُقدم قرضا للخزينة العمومية مرة واحدة في السنة شرط أن لا تتجاوز مبلغ هذا القرض 10% من الإيرادات العامة للسنة الماضية	من خلال هذا التعديل تم إسقاط الشروط السابقة المفروضة على عمليات إقراض بنك الجزائر للخزينة العمومية، فأصبحت الخزينة العمومية تستطيع فتح حسابا جاريا على المكشوف بشروط ميسرة، من أبرزها عدم وجود سقف لقيمة التمويل الممنوح
يجب على الخزينة العمومية تسديد القرض الممنوح من طرف بنك الجزائر في آجال أقصاها 240 يوما متتالية	لا توجد فترة محددة لسداد قيمة السندات الصادرة عن الخزينة العمومية والتي قام بنك الجزائر بشرائها
تُخول المادة 45 من هذا الأمر لبنك الجزائر بأن يقوم بشراء وبيع السندات العمومية من السوق النقدية على أن تكون عمليات الشراء للمرة الثانية، أي أن يتدخل بنك الجزائر في السوق الثانوية بالشراء والبيع مع منع هذا الأخير من الشراء المباشر لهذه السندات من الخزينة العمومية أو إحدى هيئاتها	تم السماح لبنك الجزائر بشراء السندات الصادرة عن الخزينة العمومية مباشرة ولمدة 5 سنوات أي أن تدخل بنك الجزائر يكون في السوق الأولي (شراء السندات الصادرة عن الخزينة العمومية لأول مرة)
تتم عملية الإصدار النقدي الجديد في حدود شروط التغطية المحددة والتي تتمثل في الذهب والعملات الأجنبية، سندات الخزينة، سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن	لم يتم ذكر قيد وجوب توفر شروط التغطية للإصدار الجديد، وبذلك أصبح بإمكان البنك المركزي القيام بعملية الإصدار النقدي الجديد لتلبية حاجيات الخزينة العمومية

المصدر: من اعداد الطالب بناء على: - (أمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، 2003، الصفحات 7-8)

- (قانون النقد و القرض17-10، 2017، صفحة 4)

الفرع الثالث: الأسباب المؤدية للجوء إلى التمويل غير التقليدي في الجزائر

اعتماد سياسة التمويل غير التقليدي واللجوء إليها لم يكن من فراغ، وإنما راجع للعديد من الأسباب والعوامل المتفاقمة الذي وضع الحكومة أمام ضرورة اتخاذ قرار اللجوء إلى سياسة التمويل غير التقليدي، ومن هذه الأسباب ما يلي:

1) انخفاض أسعار المحروقات: فالجزائر تعتمد على تصدير المحروقات كمصدر أساسي لدخلها، حيث تمثل إيرادات الجباية البترولية أكثر من 60% من إجمالي الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة الجزائرية هذا ما يجعل وضعية الموازنة العامة تتحدد بمستويات الأسعار العالمية للمحروقات التي تتميز بالتغيرات وصعوبة التنبؤ، ومنذ سنة 2014 عرفت أسعار النفط في الأسواق العالمية انخفاضا حادا حيث في شهر جوان 2014 تم تسجيل سعر 115 دولار للبرميل الواحد وبعدها انخفضت إلى النصف تقريبا لتسجل سعر 60 دولار للبرميل في آخر شهر ديسمبر لنفس السنة، وواصلت الأسعار العالمية للنفط في الانهيار لتسقط تحت مستوى ال50 دولار في 5 جانفي 2015 ثم لتسجل أدنى مستوياتها في أواخر شهر أوت لسنة 2015 بسعر حوالي 40 دولار للبرميل الواحد، الأمر الذي أدى بانخفاض حاد وشديد للجباية البترولية مما يسبب بطبيعة الحاد بانخفاض الإيرادات العامة للجزائر طوال هذه الفترة. (أيت بن اعمر، 2021، صفحة 290)

2) عدم تنوع الصادرات الجزائرية واعتمادها شبه الكلي على إيرادات صادرات المحروقات التي تمثل حوالي 97% من إجمالي صادرات الجزائر مما يجعل أي انخفاض في صادرات المحروقات يؤدي إلى انخفاض كبير في الإيرادات الإجمالية للجزائر.

3) النقص الحاد للسيولة في البنوك داخل الجزائر، والتي سجلت 2731مليار دينار جزائري في أواخر سنة 2014 لتبدأ بالانخفاض إلى 1833 مليار دج سنة 2015 ثم لتتدهور أكثر حيث سجلت السيولة النقدية 821 مليار دج في ديسمبر 2016، وفي شهر سبتمبر 2017 تم تسجيل حوالي 512 مليار دج كأدنى مستويات لها في هذه الفترة. (وقنوني و دايمي، 2020، صفحة 50)

4) تسجيل عجز في الحساب الجاري بسبب الصدمة النفطية المسجلة منذ 2013، مما أدى بدوره إلى تسجيل عجز في ميزان المدفوعات وتفاقم هذا العجز، حيث تم في عام 2014 تسجيل عجز في ميزان المدفوعات بأكثر من 5 مليار دولار أمريكي، لتتفهقر حالة ميزان المدفوعات خلال سنتي 2015 و2016 ليتم تسجيل عجز بقيمة 27و 26 مليار دولار أمريكي على الترتيب، وفي عام 2017 ارتفع الرصيد السالب في ميزان المدفوعات مرة أخرى ليبلغ 27,76 مليار دولار أمريكي كأقصى قيمة للعجز خلال هذه السنوات. (أيت بن اعمر، 2021، صفحة 294)

5) تسجيل عجوزات متتالية في الموازنة العامة للجزائر، حيث سجل عجز الموازنة العامة مستويات مرتفعة خلال السنوات 2014 و2015 وكذلك سنة 2016.

6) تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية على غرار الدولار الأمريكي، حيث انتقل سعر صرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 79,38 دينار سنة 2013 إلى 80,56 دينار سنة 2014 ثم ليتراجع إلى 100,46 دينار سنة 2015، وفي سنة 2016 سجل تراجعا آخر إلى 109,47 دينار مقابل الدولار الواحد، بالإضافة

إلى الضغوط الكبيرة التي تفرضها السوق السوداء في الجزائر التي تتجاوز الأسعار فيها عتبة ال 180 دينار جزائري مقابل الدولار الأمريكي الواحد، هذا الأمر الذي أدى إلى انخفاض وتدهور القوة الشرائية للدينار الجزائري. (لسبع، 2021، صفحة 156)

7) تآكل احتياطي الصرف الأجنبي وانخفاضه بفعل انخفاض قيمة العملة من جهة وانخفاض أسعار المحروقات من جهة أخرى، مما نتُج عنه تراجع في الاحتياطات من العملات الأجنبية من 178 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى حوالي 144 مليار دولار أمريكي سنة 2015، لينخفض الاحتياطي إلى 144 ثم إلى 97,33 خلال سنتي 2016 و2017 على التوالي.

8) تآكل رصيد صندوق ضبط الإيرادات منذ سنة 2013 إلى2016 حيث تراجع رصيده ثم نفاذ رصيده تماما خلال الثلاثي الأول من سنة 2017 حيث بلغ رصيده 0 دينار جزائري، وهذا بفعل الاقتطاعات المتكررة من هذا الصندوق والموجهة إلى تمويل عجز الموازنة العامة.

المطلب الثالث: آليات أخرى لمعالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر

الفرع الأول: ترشيد النفقات العامة

عقب الصدمة النفطية 2014 وانهيار أسعار البترول عمدت الحكومة الجزائرية على اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تتميز بنوع من الصرامة في الانفاق، بهدف الرقابة على النفقات العامة ومحاولة ضبطها وتفادي التبذير وتوجيهها بكفاءة لتحقق أكبر نفع ممكن لأفراد المجتمع، ومن بين أبرز هذه الإجراءات ما يلي: (صادق و دربال، 2019، الصفحات 64-65)

- تقليص عدد الزيارات الرسمية إلى خارج البلاد ماعدا في الحالات المستعجلة وذات الأهمية القصوى، تخفيض التكاليف المتعلقة بالوفود الأجنبية والتظاهرات والندوات التي تقام داخل الأراضي الجزائرية.
- تجنب انشاء واقتراح مناصب مالية جديدة والاعتماد على إعادة توزيع المناصب المالية بين القطاعات.
- تعويض منصب واحد من بين ثلاثة مناصب شاغرة 3/1، بما في ذلك المناصب الشاغرة نتيجة عمليات التقاعد.
- وجوب الحفاظ على العتاد ومختلف التجهيزات الخاصة بالمؤسسات العمومية وإخضاعهم لعمليات الصيانة قصد تجنب اقتناء تجهيزات جديدة.
- تجميد العديد من المشاريع التي لم تنطلق ورشاتها بالعمل أو التي ليس لها أولية.
- تأجيل اقتناء السيارات الإدارية للمؤسسات العمومية والتي كانت مقررة لسنة 2016.
- انطلاقا من سنة 2016 تم تسقيف النفقات العامة، بحيث تمنح لكل ولاية مبالغ معينة مع حرية التصرف في هذه المبالغ.

الفرع الثاني: القرض السندي

من بين الآليات التي تم جربتها الدولة الجزائري لمعالجة عجز الموازنة العامة هي القرض السندي أو ما تم تسميته بالقرض الوطني للنمو الاقتصادي، وتكمن هذه الآلية التي تم اعتمادها في أفريل 2016 ولمدة 6 أشهر تُمكن الخزينة العمومية من إصدار سندات قابلة للتداول ومعفاة من الضرائب بقيمة 10000 دج،50000دج أو 1000000دج للسند الواحد، منها سندات لمدة 3 سنوات مقابل فائدة 5% تدفع سنويا، ومنها سندات لمدة 5 سنوات بمعدل فائدة 5.75% تدفع سنويا كذلك.

وقد ساهمت هذه الآلية في تمويل جزء من عجز الموازنة العامة لسنة 2016، حيث تم تعبئة 568 مليار دج في عمليات الاكتتاب، وتمويل من خلال هذا المبلغ 24.4% من عجز الموازنة العامة لسنة 2016، وتم تسديد هذا القرض خلال سنوات 2017 و2018 و2019. (بوفنغور، 2021، صفحة 203)

إلا أن طبيعة هذه السندات الربوية وضعف الإشهار لها، وسعر الفائدة المنخفض بالنسبة للمستثمرين حال دون نجاح هذه الآلية وتحقيقها لأهدافها.

المبحث الثاني: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر

سنقوم في هذا المبحث بالتطرق بالتفصيل إلى تطور رصيد الموازنة العامة من سنة 2014إلى سنة 2022 وكذا أبرز الآليات التمويلية المعتمدة من طرف الحكومة لتمويل العجز في الموازنة العامة.

يرتبط رصيد الموازنة العامة للدولة من جهة بوضعية الإيرادات العامة حيث تعتمد هذه الأخيرة على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ومن جهة أخرى فترتبط على النفقات العامة للدولة التي تخضع للعديد من المؤثرات من بينها الأوضاع السياسية، الأمنية، الاجتماعية وأيضا السياسة المالية المتبعة والأهداف المسطرة من طرف الحكومة، حيث تسجل الموازنة العامة للجزائر عجزا عاما بعد عام، وللتخفيف من هذا العجز وجب عليها البحث عن مصادر لتمويل النفقات المتزايدة لها

المطلب الأول: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر

من أجل تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر يجب علينا أن نُفصل في كل من تطور النفقات العامة للخزينة العمومية، وكذا تطور الإيرادات العامة للخزينة العمومية، حيث أن رصيد الموازنة العامة يكمن في الفرق بين العنصرين السابقين.

الفرع الأول: تحليل تطور الإيرادات العامة للخزينة العمومية

من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور الإيرادات العامة للخزينة العمومية (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	الإيرادات الأخرى	الإيرادات العامة الكلية	التغير في الإيرادات العامة الكلية
2014	1577.7	2350.1	3927.8	
2015	1722.9	2629.6	4552.5	(+624.7)
2016	1682.6	3329	5011.6	(+459.1)
2017	2127	3920.9	6047.9	(+ 1036.3)
2018	2349.7	4030.5	6380.2	(+ 332.3)
2019	2518.5	4083	6601.6	(+221.4)
2020	1394.7	3719.39	5114.09	(-1487.51)
2021	1927.1	3988.3	5915.4	(+801.41)
2022	3211.9	3959.7	7171.6	(+1256.2)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: **تقارير عرض قانون المالية للسنوات (2017-2022)**

والشكل التالي يوضح بيانات الجدول السابق:

الشكل رقم (03): تطور الإيرادات العامة للخزينة العمومية (الوحدة: مليار دينار جزائري)

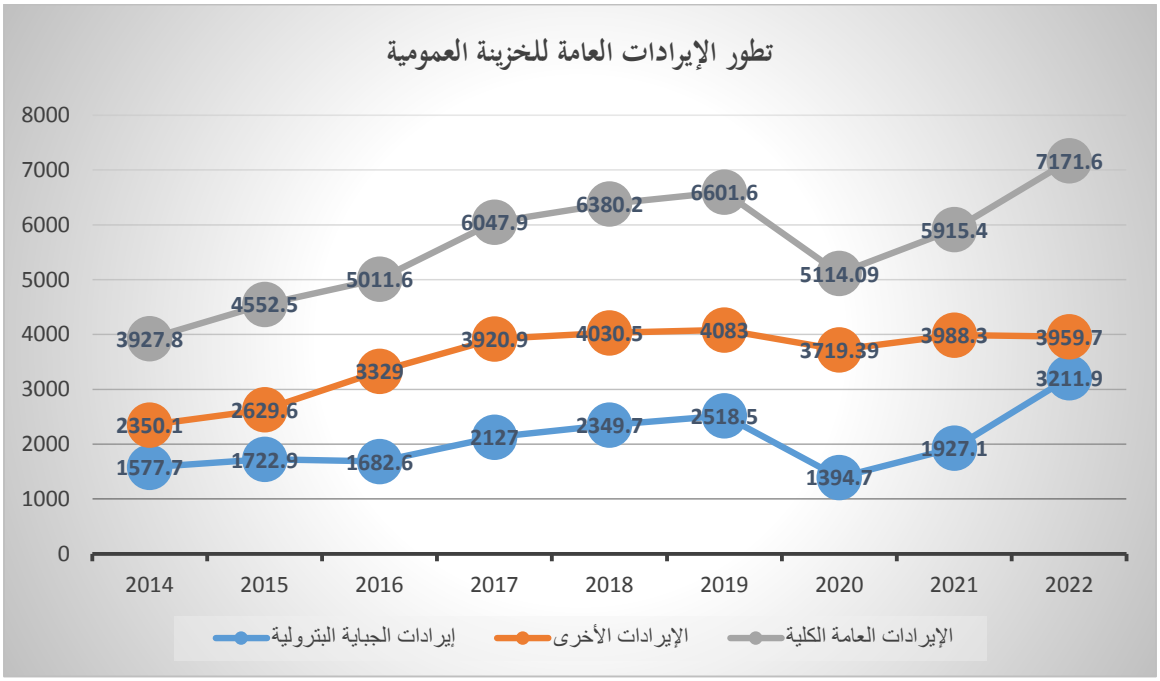

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

تم في عام 2014 تسجيل 3927.8 مليار دينار جزائري كإيرادات عامة للخزينة العمومية مقسمة على 1577.7 مليار دج كإيرادات الجباية البترولية و2350.1 مليار دج عبارة عن إيرادات أخرى، وفي عام 2015 عرفت الإيرادات العامة الكلية ارتفاعا طفيفا لتبلغ 4552.5 مليار دينار جزائري أي بارتفاع قدره 624.7 مليار دينار جزائري سببه الارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات حيث ارتفعت عن عام 2014 ب279.5 مليار دج مع ارتفاع طفيف في إيرادات الجباية البترولية بما يقدر ب 145.2 مليار دج، ورغم انخفاض إيرادات الجباية البترولية في عام 2016 لتبلغ 1682.6 مليار دج إلا أن ارتفاع الإيرادات الأخرى التي بلغت 3329 مليار دج ساهم في مواصلة الزحف الطفيف صعودا للإيرادات العامة الكلية لتسجل 5011.6 مليار دينار جزائري بزيادة بلغت 459.1 مليار دج، وفي عام 2017 عرفت الإيرادات العامة الكلية ارتفاعا ملحوظا يعود إلى ارتفاع طفيف في أسعار البترول العالمية بحوالي 9 دولار للبرميل الواحد وبذلك قُدر ارتفاع الإيرادات العامة ب1036.3 مليار دينار جزائري حيث عرفت كل من إيرادات الجباية البترولية زيادة ب444.4 مليار دج والايرادات الأخرى ب591.9 مليار دج، استمرت الإيرادات العامة الكلية بالارتفاع خلال عامي 2018 و 2019 ب 332.3 مليار دج و 221.4 مليار دج على التوالي لتصل إلى 6601.6 مليار دج كأقصى قيمة مسجلة خلال الخمس سنوات الماضية مع استمرار ارتفاع إيرادات الجباية البترولية لتصل سنة 2018 إلى 2518.5 مليار دج مع شبه استقرار للإيرادات الأخرى خلال عامي 2018 و 2019، أما في عام 2020 فقد عرفت الإيرادات العامة انخفاضا كبيرا لتصل إلى 5114.09 مليار دينار جزائري أي بانخفاض قدره 1487.51 مليار دج عن إيرادات سنة 2019، ويكمن السبب

الرئيسي لهذا الرقم السلبي للإيرادات العامة للأزمة الصحة العالمية Covid-19 وما صاحبه من انخفاض كبير في أسعار البترول العالمية الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإيرادات البترولية ب 1123.8 مليار دج عن السنة السابقة حيث ساهمت إيرادات الجباية البترولية ب 1394.7 مليار دج فقط من مجموع الإيرادات العامة لسنة 2020، في حين ساهمت الإيرادات الأخرى ب3719.39 مليار دج أي بانخفاض قدره 363.61 مليار دج، والتحسن التدريجي في الأوضاع الصحية العالمية عادت الإيرادات العامة للارتفاع لتصل في عام 2021 إلى 5915.4 مليار دينار جزائري أي بارتفاع قدره 801.41 مليار دج، وقد لعب كل من انتعاش إيرادات الجباية البترولية وعودتها للارتفاع ب532.4 مليار دج والارتفاع الطفيف للإيرادات الأخرى ب268.91 مليار دج دورا كبيرا في تحسن الإيرادات العامة، أما في عام 2022 فقد عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا كبيرا حيث وصلت إلى 7171.6 مليار دينار جزائري كأعلى رقم مسجل خلال ال10 سنوات الماضية وبزيادة قدرها 1256.2 مليار دج، ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن أسعار المحروقات عالميا وتحركها صعودا والتأثير المباشر لها على إيرادات الجباية البترولية التي ارتفعت إلى 3211.9 مليار دج كأعلى قيمة لهذا النوع من الإيرادات خلال ال10سنوات الماضية وبارتفاع قُدر ب1284.8 مليار دج، مع انخفاض بسيط في الإيرادات الأخرى التي سجلت 3959.7 مليار دج خلال نفس السنة، والملاحظ من كل ما سبق أن الإيرادات العامة مرتبطة بإيرادات الجباية البترولية التي ساهمت بنسب مرتفعة في تركيبة الإيرادات العامة طول فترة الدراسة، كما نلاحظ النمو المتتالي للإيرادات العامة خلال أغلب سنوات الدراسة (ماعدا سنة 2020).

الفرع الثاني: تحليل تطور النفقات العامة للخزينة العمومية

الجدول رقم (3): تطور النفقات العامة للخزينة العمومية (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة الكلية	التغير في النفقات الكلية
2014	4494.3	2501.4	6995.7	
2015	4617	3039.3	7656.3	(+ 660.6)
2016	4585.6	2711.9	7297.5	(– 358.8)
2017	4677.2	2605.4	7282.6	(– 14.9)
2018	4684.3	3078	7726.3	(+443.7)
2019	4895.2	2846.1	7741.3	(+15)
2020	5009.35	1893.54	6902.89	(–838.4)
2021	5479.7	1956.4	7436.1	(+533.2)
2022	7573.3	2086.7	9660	(+ 2223.9)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: **تقارير عرض قانون المالية للسنوات (2017–2022)**

ويمكن التعبير بشكل أوضح عن بيانات الجدول السابق من خلال معطيات الجدول التالي:

الشكل رقم (04): تطور النفقات العامة للخزينة العمومية (الوحدة: مليار دينار جزائري)

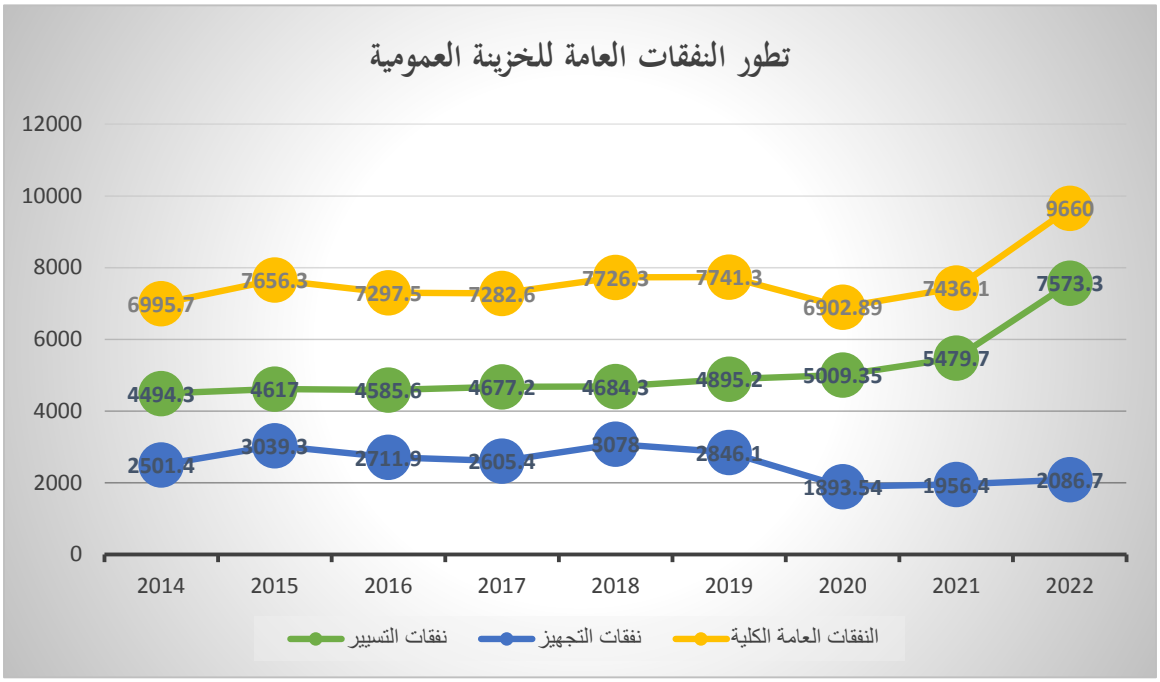

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

الملاحظ من الجدول رقم (3) و الشكل رقم(04) أن النفقات العامة للجزائر عرفت شبه استقرار طوال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية سنة 2019 نظرا للسياسة التقشفية المعتمدة من طرف الحكومة إلا أنه وبعد تجاوز الأزمة الصحية لسنة 2020 عادت النفقات العامة للارتفاع مرة أخرى ، كما نلاحظ أن نفقات التسيير (النفقات الجارية) دائما ما تنال حصة الأسد من مجموع النفقات حيث دائما ما تتجاوز نسبها من مجموع النفقات نسب نفقات التجهيز.

سنة 2014 بلغت النفقات العامة 6995.7 مليار دينار جزائري مقسمة على 4494.3 مليار دج كنفقات التسيير والباقي لنفقات التجهيز بقيمة 2501.4 مليار دج، وفي سنة 2015 عرفت النفقات العامة ارتفاعا ب 660.6 مليار دج لتبلغ خلال هذه السنة 7656.3 مليار دينار جزائري والسبب الرئيسي هو ارتفاع نفقات التجهيز إلى 3039.3 مليار دج وهذا يعود بالأساس إلى ارتفاع نفقات البنية التحتية الاقتصادية و كذا ارتفاع نفقات السكن، مع ارتفاع طفيف في نفقات التسيير لتبلغ 4617 مليار دج، أما في سنة 2016 فقد انخفضت النفقات العامة بجانبيها حيث انخفضت نفقات التسيير انخفاضا طفيفا لتسجل 4585.6 مليار دج، كما انخفضت نفقات التجهيز لتسجل 2711.9 مليار دج، مما أدى لانخفاض النفقات العامة ب358.8 مليار دج لتصل إلى 7297.5 مليار دينار جزائري، مع تسجيل شبه استقرار خلال سنة 2017 في النفقات العامة حيث انخفضت ب14.9 مليار دج

فقط و يعود شبه الاستقرار هذا إلى تبني الحكومة إلى سياسة ترشيد النفقات أو ما يُعرف بسياسة التقشف، لترتفع النفقات العامة ارتفاعا طفيفا و متتاليا خال سنتي 2018 و 2019 رغم الانخفاض في نفقات التجهيز خلال سنة 2019، حيث بلغت النفقات العامة خلال سنتي 2018 و 2019 ال7726.3 مليار دج و 7741.3 مليار دج على التوالي، أما سنة 2020 والتي تميزت بالظرف الصحي العالمي فقد شهدت انخفاضا كبيرا في النفقات العامة حيث بلغت 6902.89 مليار دج أي بانخفاض قدره 838.4 مليار دج، وبالرغم من ارتفاع معاشات المجاهدين و التحويلات الاجتماعية(أبرزها منحة covid-19) التي تسببت في الرفع من نفقات التسيير لتبلغ 5009.35 مليار دج، إلا أن انخفاض نفقات التجهيز بأكثر من 952 مليار دج حيث بلغت 1893.54 مليار دج هو الذي أدى إلى الانخفاض المحسوس في النفقات العامة، لتعود النفقات العامة للارتفاع مرة أخرى خلال سنة 2021 حيث بلغت 7436.1 مليار دج أي بزيادة قدرها 533.2 مليار دج عن مثيلتها في السنة السابقة ورغم شبه الاستقرار التي عرفته نفقات التجهيز التي لم ترتفع إلا بحوالي 63 مليار دج إلا أن النفقات الجارية عرفت ارتفاعا ملحوظا بزيادة حوالي 470 مليار دج لترتفع إلى 5479.7 مليار دج، أما سنة 2022 فقد شهدت ارتفاع كل من نفقات التجهيز ب130 مليار دج لتبلغ 2086.7 مليار دج ، كما عرفت نفقات التسيير قفزة ملحوظة حيث ارتفعت ب2093.6 مليار دج، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع للنفقات العامة مسجلة أعلى رقم لها حيث بلغت 9660 مليار دج بأكبر ارتفاع مسجل والمقدر ب2223.9مليار دج ويعود هذا الارتفاع الكبير إلى ارتفاع النفقات الجارية بنسبة كبيرة بفعل اعتماد الحكومة على التوسع في الانفاق العام وما يتضمنه هذا الاجراء من استحداث منحة البطالة و الرفع من الأجور...

الفرع الثالث: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر

الجدول رقم (4): تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة
2014	3927.8	6995.7	-3067.9
2015	4552.5	7656.3	-3103.8
2016	5011.6	7297.5	-2285.9
2017	6047.9	7282.6	-1234.7
2018	6380.2	7726.3	-1346.1
2019	6601.6	7741.3	-1139.7
2020	5114.09	6902.89	-1788.8
2021	5 915.4	7436.1	-1520.7
2022	7171.6	9660	-2488.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الجدول رقم(2) والجدول رقم (3)

ويوضح الشكل التالي تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر:

الشكل رقم(05): تطور رصيد الموازنة العامة (الوحدة: مليار دينار جزائري)

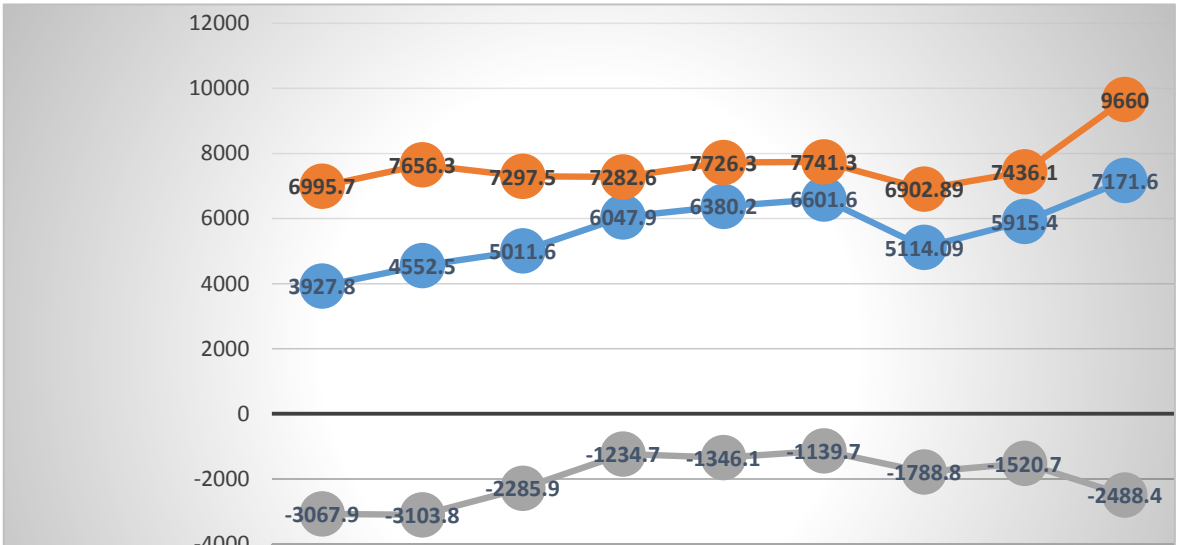

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإيرادات العامة	3927.8	4552.5	5011.6	6047.9	6380.2	6601.6	5114.09	5915.4	7171.6
النفقات العامة	6995.7	7656.3	7297.5	7282.6	7726.3	7741.3	6902.89	7436.1	9660
رصيد الموازنة العامة	-3067.9	-3103.8	-2285.9	-1234.7	-1346.1	-1139.7	-1788.8	-1520.7	-2488.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(4)

من خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم (05) يلاحظ أن الجزائر قد سجلت رصيدا سالبا في رصيد الموازنة العامة أو ما يُعرف عجز الموازنة العامة بقيم متفاوتة وطوال فترة الدراسة (من سنة 2014 إلى غاية سنة 2022) وهذا يُعتبرا طبيعيا بسبب سياسة الجزائر التي تعتمد على احداث عجز مُفتعل في الموازنة العامة، حيث بلغ عجز الموازنة العامة لسنة 2014 3067.9 مليار دينار جزائري ليرتفع خلال سنة 2015 إلى 3103.8 مليار دج كأعلى قيمة لعجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة وبزيادة 35.9 مليار دج، ويكمن السبب الرئيسي في هذه العجوزات لسنتي 2014 و 2015 إلى ارتفاع النفقات العامة و التوسع فيها من جهة، ومن جهة أخرى يكمن السبب في انخفاض الإيرادات العامة لهذين السنتين بسبب ضعف الجباية العادية و الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية في سنة 2015 حيث انخفضت الأسعار إلى حوالي 52 دولار للبرميل الواحد، وفي عام 2016 و مع اعتماد سياسة ترشيد النفقات العامة وانخفاض نفقات التجهيز (نفقات رأس المال) و كذا ارتفاع الإيرادات العامة تقلص العجز بقيمة 817.9 مليار دج عن سنة 2015 ليسجل رصيد الموازنة العامة في الجزائر سنة 2016 رصيدا سالبا بقيمة 2285.9 مليار دج، أما في سنة 2017 فقد تقلص عجز الموازنة العامة إلى 1234.7 مليار دج أي بانخفاض قيمته 1051.2 مليار دج، ويعود هذا الانخفاض إلى الارتفاع في الإيرادات العامة الذي نتج عن ارتفاع في أسعار المحروقات عالميا وما يترتب عليه من ارتفاع في إيرادات الجباية البترولية بالإضافة على الانخفاض الجد طفيف في النفقات العامة بفعل السياسة التقشفية المعتمدة من طرف الحكومة، خلال سنة 2018

ارتفع عجز الموازنة العامة ارتفاعا طفيفا ب 111.4 مليار دج ليتم تسجيل عجز بقيمة 1346.1 مليار دج رغم تحسن و انتعاش أسعار البترول العالمية فيما يكمن السبب الرئيسي في ارتفاع العجز في ارتفاع النفقات العامة خاصة فيما يتعلق بدفع المتأخرات وإعادة بعث بعض المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية، ليتقلص عجز الموازنة العامة مرة أخرى خلال سنة 2019 و يسجل حوالي 1139.7 مليار دج بسبب حالة شبه الاستقرار التي تم تسجيلها فيما يخص النفقات العامة و ارتفاع الإيرادات العامة، وبالنظر إلى الأزمة الصحية التي شهدها كل العالم و انخفاض أسعار المحروقات عالميا انخفضت الإيرادات العامة بشدة مؤثرة على رصيد الموازنة العامة الذي عرف ارتفاعا خلال هذه السنة مسجلا رصيدا سالبا ب1788.8 مليار دج رغم انخفاض النفقات العامة، ومع انتعاش الأسواق العالمية خلال سنة 2021 و تعافيها التدريجي من آثار الازمة الصحية ارتفعت الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات مؤدية إلى تخفيض عجز الموازنة العامة لهذه السنة إلى 1520.7 مليار دج رغم تسجيل ارتفاع ملحوظ في النفقات العامة كذلك، أما عام 2022 الذي تميز باستمرار ارتفاع أسعار البترول إلى ما يفوق ال100 دولار للبرميل الواحد بفعل أزمة الطاقة بأوروبا، مما أدى إلى تسجيل أعلى حصيلة للإيرادات العامة في تاريخ الجزائر وفي الجانب الآخر عرفت النفقات العامة أيضا صعودا و ارتفاعا كبيرا نتج عن التوسع في الإنفاق لهذه السنة (رفع الأجور و المعاشات، استحداث منح جديدة ذات طابع اجتماعي،...) مما أدى إلى تسجيل أعلى رقم كذلك للنفقات العامة وكل هذا أدى إلى ارتفاع الرصيد السالب للموازنة العامة إلى 2488.4 مليار دينار جزائري، بالرغم من أنها السنة التي كان من المفروض أن يتم فيها تحقيق التوازن في الخزينة العمومية، ومنه فإن العجز في الموازنة العامة ظل موجودا خلال فترة اعتماد التمويل غير التقليدي وحتى بعدها.

المطلب الثاني: دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة

من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	رصيد الصندوق بداية السنة	رصيد الصندوق قبل الاقتطاع	رصيد الموازنة العامة	الاقتطاعات الموجهة لتمويل عجز الموازنة العامة	رصيد الصندوق بعد الاقتطاع
2014	5563.511	7373.831	-3067.9	2965.6	4408.1
2015	4408.159	4960.351	-3103.8	2886.5	2073.8
2016	2073.846	2172.396	-2285.9	1387.9	784.458
2017	784.458	784.458	-1234.7	784.458	0
2018	0	437.412	-1346.1	131.912	305.5
2019	305.5	305.5	-1139.7	0	305.5
2020	305.5	832.354	-1788.8	832.354	0
2021	0	682.104	-1520.7	0	682.104

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: **dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2022/11 /صندوق-ضبط-الايرادات.pdf**، تاريخ التصفح: 20 ماي 2024

والجدول السابق يمكن التعبير عنه بشكل أوضح من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (06): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات في ظل اعتماده كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة

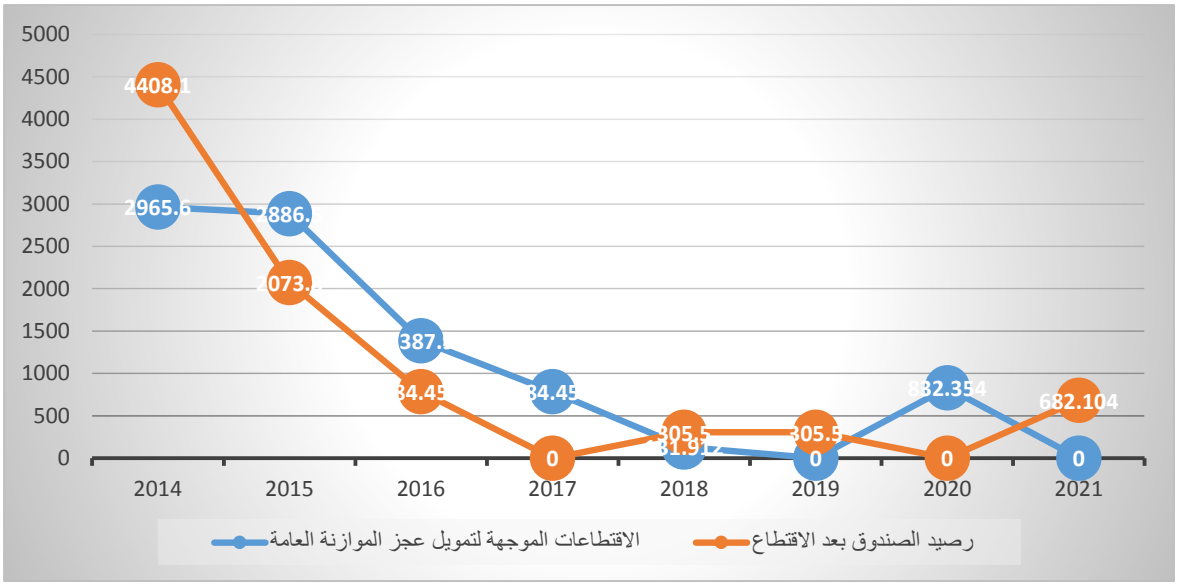

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5)

من خلال الجدول رقم (5) أعلاه ومعطياته الممثلة في الشكل البياني رقم (06) يمكن ملاحظة أن موارد صندوق ضبط الايرادات قد ساهمت بشكل كبير تمويل العجوزات المتتالية للموازنة العامة خلال أغلب سنوات الدراسة مما يفسر تناقص و انخفاض رصيده منذ سنة 2014 و خلو رصيده من أي أموال لمرتين، فقد تم توجيه اقتطاعات من هذا الصندوق لتمويل الرصيد السالب للفرق بين الإيرادات و النفقات العامة خاصة سنتي 2014 و2015 اللتين عرفتا عجزا مرتفعا في ظل انخفاض أسعار البترول منذ شهر جوان 2014 وما صاحب هذه الصدمة من انخفاض للإيرادات وعزم الدولة الجزائرية على مواصلة سياستها الانفاقية، حيث تم اقتطاع 2965.6 مليار دج من موارد هذا الصندوق في عام 2014 لتمويل عجز الموازنة العامة لنفس السنة أي تمويل ما يقارب 97% من عجز الموازنة العامة لسنة 2014 من خلال هذا الاقتطاع مما أدى إلى انخفاض رصيد الصندوق إلى 4408.1 مليار دج، كما تم تمويل ما يقارب 93% من عجز الموازنة المسجل في سنة 2015 عن طريق اقتطاع من نفس الصندوق لينخفض بعدها رصيده إلى 2073.8 مليار دج، كما تم تمويل حوالي 60 % من الرصيد السالب للموازنة العامة لسنة 2016 عن طريق صندوق ضبط الإيرادات باقتطاع قدره 1387.9مليار دج ليتبقى في الرصيد 784.458 مليار دج فقط في أواخر ديسمبر 2016، ليتم اقتطاع ما تبقى من رصيد الصندوق و المتمثل في 784.458 مليار دج خلال الأشهر الأولى من سنة 2017 ويتم الإعلان عن تسجيل رصيد صفري في هذا الصندوق، مما وضع الحكومة أمام حتمية الاعتماد إلى آلية التمويل غير التقليدي لضمان استدامة المالية العامة و تمويل عجوزات الموازنة العامة، أما عام 2018 فقد حل على الصندوق برصيد صفري إلا أن هذا الأخير تحصل على إيرادات قدرها 437.412 مليار دج تم الاقتطاع منها خلال نفس السنة ما قيمته 131.912 مليار دج ليتبقى 305.5 مليار دج كرصيد متبقي في الصندوق، وفي سنة 2019 لم يتم أي اقتطاع ليبقى رصيد الصندوق ثابتا إلى غاية سنة 2020 التي عرفت اختلالات كبيرة بسبب أزمة covid-19 وما صاحبها من انخفاض كبير في أسعار البترول، ليتم تمويل حوالي 47%من عجز الموازنة العامة من

خلال اقتطاع مبلغ 832.354 مليار دج ليسجل الصندوق رصيدا صفريا (0 دج) للمرة الثانية خلال ال8 سنوات الأخيرة، أما في سنة 2021 فلم يمول صندوق ضبط الإيرادات الرصيد السالب للموازنة العامة ليرتفع رصيده في أواخر ديسمبر 2021 إلى 682.104 مليار دج.

المطلب الثالث: دور التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الموازنة العامة

مع الظروف الاقتصادية الصعبة المتمثلة في انهيار أسعار البترول عالميا وتسجيل عجوزات مالية مرتفعة ومتتالية، وكذا انخفاض رصيد صندوق ضبط الإيرادات وتسجيله رصيدا صفريا في الأشهر الأولى من سنة 2017، وضع الحكومة أمام حتمية اللجوء إلى التمويل غير التقليدي من خلال تعديل المادة 45 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، ويوضح الجدول التالي عمليات الإصدار النقدي في الفترة الممتدة

الجدول رقم (6): تطور حجم التمويل غير التقليدي في الجزائر

الفترة الزمنية	كمية الإصدار النقدي خلال الشهر	الكمية الكلية للإصدار النقدي في إطار التمويل غير التقليدي
أكتوبر 2017	570	570
نوفمبر2017	1615	2185
ديسمبر 2017	00	2185
جانفي 2018	1400	3585
فيفري 2018	00	3585
مارس 2018	00	3585
أفريل 2018	00	3585
ماي 2018	00	3585
جوان 2018	00	3585
جويلية 2018	00	3585
أوت 2018	00	3585
سبتمبر 2018	420	4005
أكتوبر 2018	00	4005
نوفمبر 2018	1187.2	5192.2
ديسمبر 2018	364	5556.2
جانفي 2019	1000	6556.2
فيفري 2019	00	6556.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الوضعية الشهرية لبنك الجزائر(1992-2023)

ويمكن توضيح بيانات الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07): تطور كمية الإصدار النقدي الجديد في إطار التمويل غير التقليدي

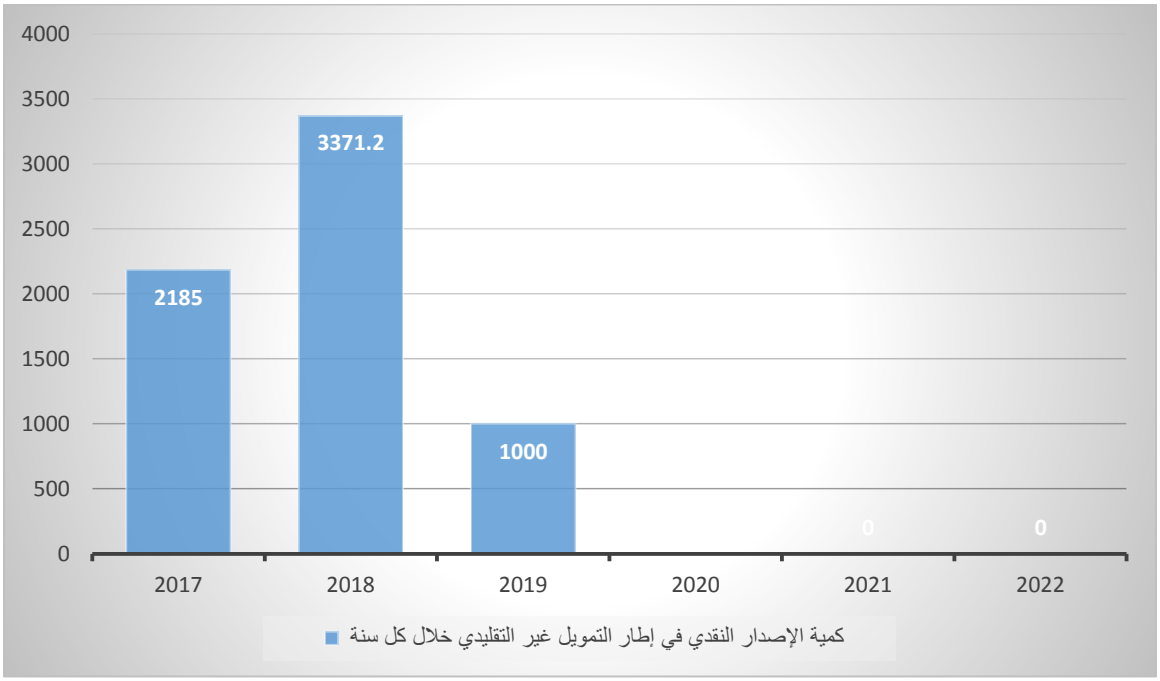

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6)

يمكن أن نُلاحظ من خلال الجدول رقم (6) و الشكل رقم (07) أن عملية الإصدار النقدي تمت في السنوات الثلاثة الأولى من المدة المتاحة لاعتماد هذه الآلية (5سنوات)، حيث تم إصدار ما مجموعه 2185 مليار دج خلال الشهرين الأولين من اعتماد هذه الآلية أي أكتوبر و نوفمبر 2017 وهو حصيلة الإصدار النقدي في إطار التمويل غير التقليدي لسنة 2017 ، وفي سنة 2018 فقد كانت حصيلة الإصدار النقدي الجديد في إطار التمويل غير التقليدي هي الأعلى ب3371.2 مليار دج تم إصدارها خلال أشهر جانفي (1400 مليار دج)- سبتمبر (420 مليار دج) – نوفمبر (1187.2 مليار دج) و ديسمبر (364 مليار دج) لترتفع الحصيلة الكلية للتمويل غير التقليدي إلى 5556.2 مليار دج، أما سنة 2019 فقد تم فيها إصدار 1000 مليار دج ضمن آلية التمويل غير التقليدي كآخر إصدار نقدي لترتفع حصيلة التمويل غير التقليدي إلى 6556.2 مليار دج، ليتم في شهر ماي 2019 تجميد الاعتماد على آلية التمويل غير التقليدي رغم بقاء هذه الآلية مُتاحة قانونيا إلى غاية سنة 2022، ومع حلول شهر أكتوبر 2022 بدأت الخزينة العمومية في التسديد الجزئي لهذه السندات حيث تم في هذا الشهر تسديد ما قيمته 40 مليار دج على ان يتم تسديد الباقي في تواريخ لاحقة.

ومن المبلغ الإجمالي للإصدار النقدي الجديد في إطار التمويل غير التقليدي والمقدر ب 6556.2 مليار دج، لم يتم ضخ سوى 3114.4 مليار دج في الاقتصاد الجزائري، وحسب بنك الجزائر فإن الأغلفة المالية تم توزيعها كما يلي:

- 2470 مليار دينار جزائري أي حوالي 38% من المبلغ الإجمالي تم توجيهها لتمويل عجز الخزينة العمومية لسنوات 2017 ، 2018 و جزء من سنة 2019.
- 1813 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 28% من المبلغ الإجمالي تم تخصيصه لتمويل الدين العمومي للمؤسسات الوطنية سوناطراك وسونلغاز، وكذا تمويل القرض السندي الوطني
- 500 مليار دينار جزائري أي بنسبة 7% من المبلغ الإجمالي تم توجيهها لتمويل الصندوق الوطني للتقاعد "CNR" لتمويل ديونه اتجاه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية "CNAS".
- 1773.2 مليار دينار جزائري أي ما يمثل 27% من المبلغ الإجمالي للتمويل غير التقليدي موجه للصندوق الوطني للاستثمار بهدف تمويل برامج السكنات " AADL"، تمويل عجز الصندوق الوطني للتقاعد "CNR" وأيضا تمويل بعض المشاريع الهيكلية المبرمجة.

والشكل التالي يوضح ما سبق بشكل أفضل:

الشكل رقم (08): توزيع الأغلفة المالية المخصصة في إطار التمويل غير التقليدي

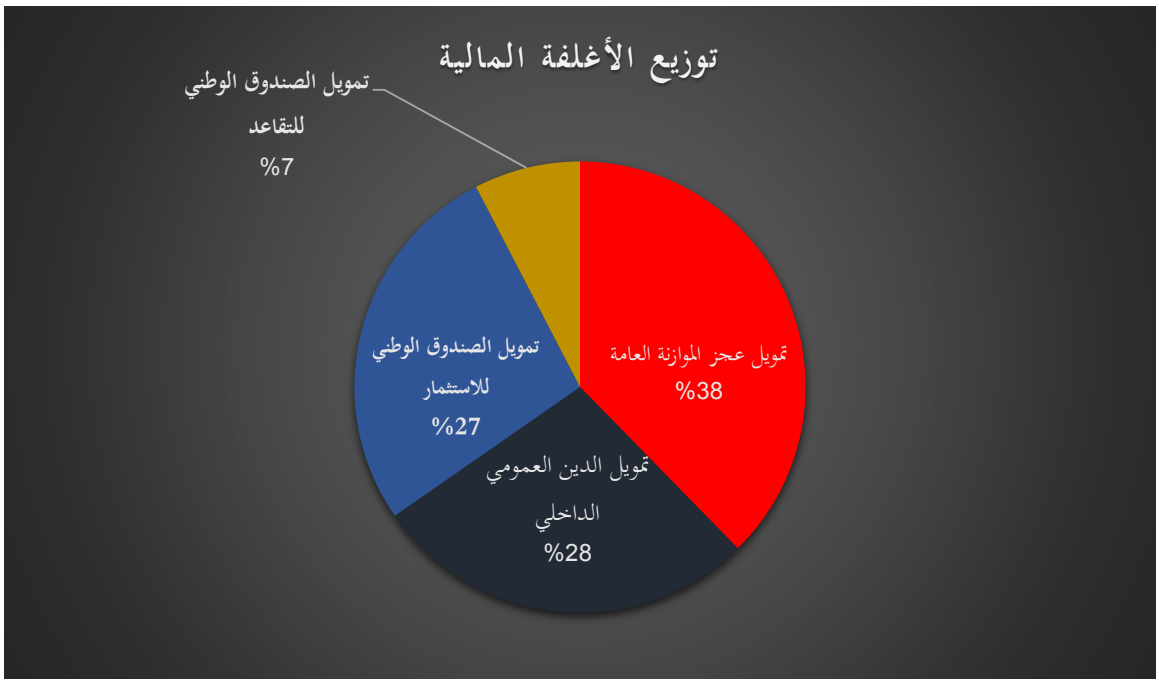

المصدر: www.bank-of-algeria.dz/point-de-situation-sur-sur-le-financement-non-conventionnel/

ومنه فإن عجز الموازنة العامة كان له أكبر حصة من الأغلفة المالية في إطار التمويل غير التقليدي، يليه بعد ذلك كل من الصندوق الوطني للاستثمار والدين العمومي الداخلي وأخيرا الصندوق الوطني للاستثمار بأقل نسبة، ورغم أن هذه الآلية لم تقم بتحقيق أهدافها المتمثلة في تحقيق التوازن في كل من خزينة الدولة وميزان المدفوعات إلا أنها قد قدمت وفرة مالية للحكومة لمواصلة ضمان استدامة المالية العمومية ومواصلة سياستها الانفاقية خاصة في ظل الأزمة النفطية 2014 والأزمة الصحية العالمية 2020.

المبحث الثالث: أثر التمويل غير التقليدي على بعض المتغيرات الاقتصادية

سيتناول في هذا المبحث الآثار التي خلفتها آلية التمويل غير التقليدي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث سنعرج على أثر التمويل غير التقليدي على كل من الكتلة النقدية في الجزائر وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية " الأورو- الدولار" ، بالإضافة إلى أثر التمويل غير التقليدي على التضخم في الجزائر.

المطلب الأول: أثر التمويل غير التقليدي على الكتلة النقدية في الجزائر

للنقود دور أساسي وهام جدا في الاقتصاد، إلا أن حجم الكتلة النقدية المتداولة داخل كل اقتصاد يجب أن يكون مدروسا ومتناسبا مع ما يتطلبه الوضع الاقتصادي للبلاد خاصة في ظل اعتماد آلية التمويل غير التقليدي، كي لا تظهر أي آثار سلبية من انكماش وركود أو تضخم وارتفاع الأسعار، لهذا سنقوم بالتطرق إلى تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر قبل وأثناء فترة طباعة النقود دون مقابل.

الجدول رقم (7): تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر من سنة 2014 إلى غاية سنة 2022 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنة	النقود	شبه النقود	النقود وشبه النقود (M2)	التغير في النقود وشبه النقود
2014	9603	4083.7	13686.7	
2015	9261.2	4443.3	13704.5	(+17.8)
2016	9407	4409.3	13816.3	(+111.8)
2017	10266.1	4708.5	14974.6	(+1158.3)
2018	11404.1	5232.6	16636.7	(+1662.1)
2019	10975.2	5531.4	16506.6	(-130.1)
2020	11901.8	5757.8	17659.6	(+1153)
2021	13590.3	6463.2	20053.5	(+2392.9)
2022	15370.4	7584.9	22955.3	(+2901.8)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2018-2022)

ومن خلال التمثيل البياني الآتي، يمكن إيضاح تطور الكتلة النقدية في الجزائر من سنة 2014 إلى غاية سنة 2022:

الشكل رقم (09): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (الوحدة: مليار دينار جزائري)

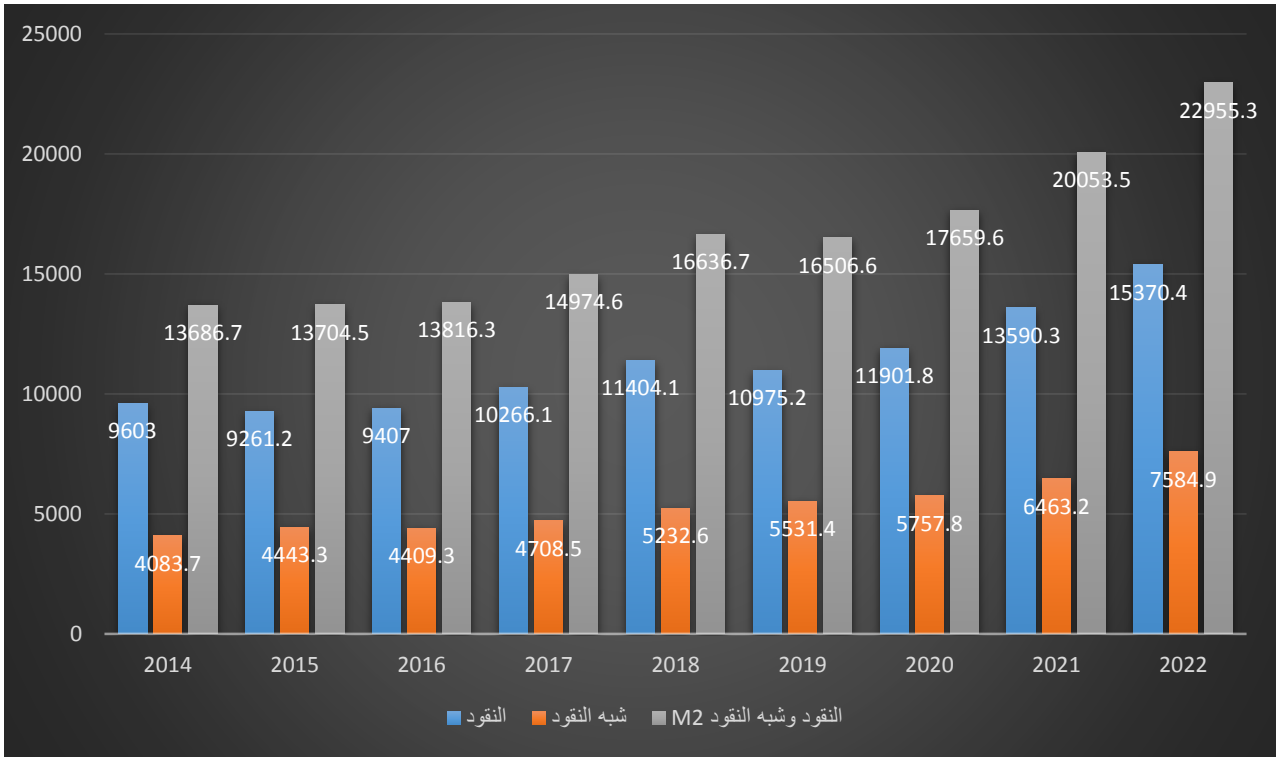

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (7)

من الجدول رقم (7) و الشكل رقم (09) يلاحظ أن النمو المستمر للكتلة النقدية(M2) في الجزائر لأغلب السنوات خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ شبه استقرار في المجمع النقدي M2 خلال سنوات 2014 ، 2015 و 2016 بسبب الأزمة النفطية وانخفاض أسعار المحروقات حيث تم تسجيل 13686.7 ، 13704.5 و 13816.3 مليار دينار جزائري ككتلة نقدية M2 في الجزائر خلال الثلاث سنوات السابقة على الترتيب، أما في عام 2017 و مع بدء الإصدار النقدي الجديد في إطار التمويل غير التقليدي ارتفع حجم النقود إلى 10266.1 مليار دج مع ارتفاع شبه النقود إلى 4708.5 مليار دج، مما أدى بالمجمع النقدي M2 بالارتفاع بمقدار 1158.3 مليار دج حيث خلال سنة 2017 بلغ حجم النقود 14974.6 مليار دج، ليواصل كل من النقود و شبه النقود الارتفاع في سنة 2018 ليرتفع المجمع النقدي M2 إلى 16636.7 مليار دج مسجلا ارتفاعا ب1662.1 مليار دج، حيث يكمن هذا الارتفاع في تزايد حجم الودائع تحت الطلب خاصة للمؤسسات التي لها ديون على الخزينة العمومية، حيث في سنة 2018 تم تسديد جزء كبير من هذه الديون، أما في سنة 2019 وفي ظل تجميد آلية التمويل غير التقليدي فقد تم تسجيل انخفاض طفيف واستثنائي في الكتلة النقدية M2 مقدرا ب 130.1 مليار دج ليتم تسجيل 16506.6 مليار دج في أواخر سنة 2019 في ظل الظروف السياسية المتوترة نوعا ما بالإضافة إلى انخفاض الودائع تحت الطلب الخاصة بقطاع المحروقات،

ورغم الظرف الصحي (جائحة كوفيد 19) فقد عادت الكتلة النقدية للارتفاع مرة أخرى بشكل ملفت خلال سنتي 2020 و 2021 بتسجيل 17659.6 و 20053.5 مليار دج على الترتيب، ويعود هذا الارتفاع إلى مختلف التدابير و الإجراءات التوسعية المتخذة من طرف بنك الجزائر في إطار السياسة النقدية المشجعة للإنعاش الاقتصادي وتجاوز آثار الأزمة الصحية وكذا زيادة وارتفاع مستويات الانفاق العام، وبارتفاع أسعار المحروقات في سنة 2022 تم تسجيل ارتفاع في الودائع الجارية للشركة الوطنية للمحروقات مما أدى إلى ارتفاع المجمع النقدي M1 و تسجيل 15370.4 مليار دج ومع ارتفاع أشباه النقود إلى 7584.9 مليار دج ارتفعت الكتلة النقدية M2 إلى 22955.3 مليار دج كأعلى حصيلة خلال ال8 سنوات الماضية وبزيادة 2901.8 مليار دج.

المطلب الثاني: أثر التمويل غير التقليدي على سعر صرف العملة الوطنية

سعر صرف العملة الوطنية من المتغيرات الاقتصادية الهامة، حيث تؤثر في كثير من المعطيات على غرار إيرادات الدولة من الصادرات، فاتورة الاستيراد ومستويات التضخم، لذا سنقوم في هذا المطلب بالتعرف على أثر آلية التمويل غير التقليدي على سعر صرف العملات الأجنبية الأكثر تداولا في الجزائر (الأورو والدولار الأمريكي) مقابل الدينار الجزائري، ولهذا سنقوم بتحليل تطور سعر الصرف الرسمي لكل من الأورو والدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري من سنة 2014 إلى غاية سنة 2022.

الجدول رقم (8): تطور سعر صرف عملة الأورو والدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري من سنة 2014 إلى سنة 2022

السنة	سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري	التغير في سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري	التغير في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري
2014	106.9064		80.5606	
2015	111.4418	(+4.5354)	100.4641	(+19.9035)
2016	121.1766	(+9.7348)	109.4654	(+9.0013)
2017	125.3231	(+4.1465)	110.9610	(+1.4956)
2018	137.6864	(+12.3633)	116.6169	(+5.6559)
2019	133.7058	(-3.9806)	119.3606	(+2.7437)
2020	144.8804	(+11.1746)	126.8288	(+7.4682)
2021	159.7558	(+14.8754)	135.1064	(+8.2776)
2022	149.5768	(-10.179)	142.0032	(+6.8968)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: www.bank-of-algeria.dz/taux-de-change-2 تاريخ التصفح: 2024/05/15

ويمكن إعطاء صورة أكثر تعبيرا للجدول السابق من خلال المنحنى البياني الآتي:

الشكل رقم (10): تطور سعر صرف عملة الأورو والدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائر خلال الفترة (2014-2022)

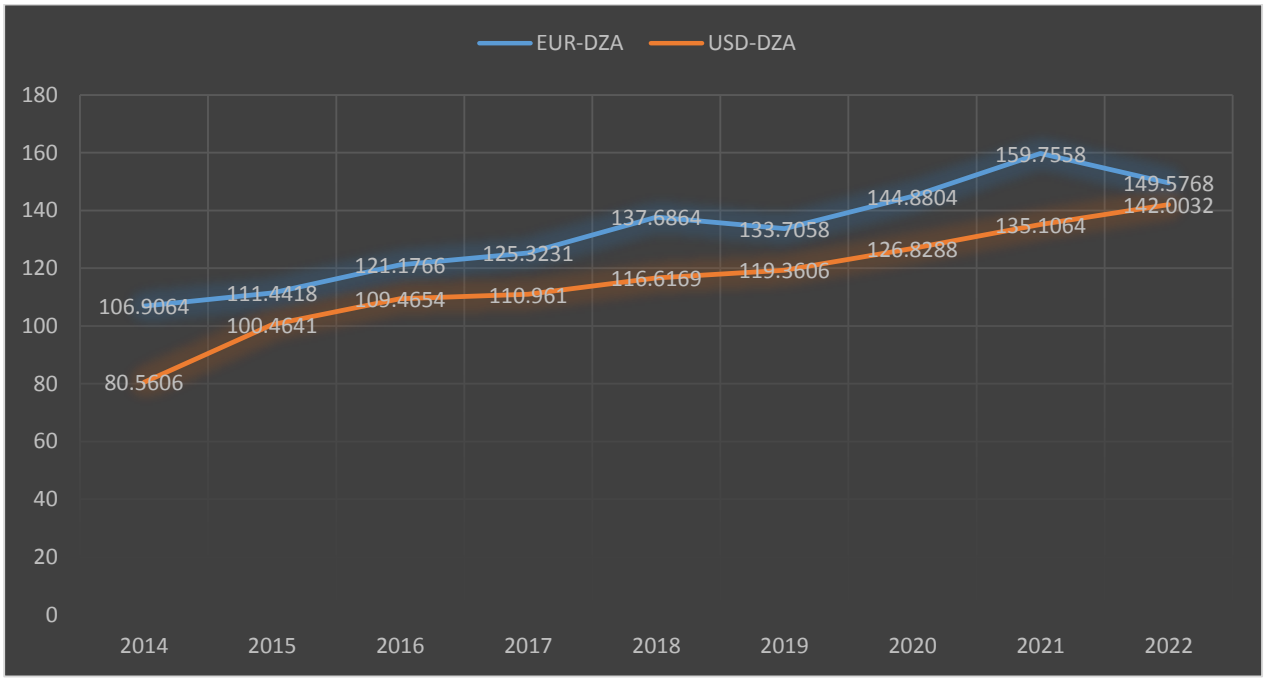

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (8)

من خلال قراءة كل من الجدول رقم (8) والشكل رقم (10) يتضح لنا الارتفاع المتتالي لأسعار صرف كل من عملة الدولار الأمريكي وعملة الأورو الأوروبي مقابل الدينار الجزائري أي أن قيمة الدينار الجزائري تنخفض عاما بعد عام خلال أغلب السنوات في الفترة (2014-2022)، حيث ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري عاما بعد عام و بقيم متفاوتة من 2014 إلى غاية 2022، أما سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري فقد ارتفع هو الآخر في كل سنة من الفترة(2014-2022) ماعدا سنة 2019 وسنة 2022 الذي عرفت قيمة الدينار ارتفاعا مقابل عملة الأورو الأوروبي بسبب انخفاض أسعار صرف عملة الأورو في أسواق الصرف العالمية حيث انخفضت العملة الخيرة إلى أدنى مستوياتها خلال ال20 سنة الأخيرة، وباعتبار أن الحكومة الجزائرية تعتمد على سعر الصرف المعوم المدار فإن هذا الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري خلال الأغلبية الساحقة من السنوات في الفترة (2014-2022) قامت به السلطات المعنية والممثلة في بنك الجزائر وهذا منذ الأزمة النفطية في 2014، والهدف الرئيسي من هذا الاجراء هو معالجة ما أمكن من مجموعة الاختلالات الذي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ولعل أبرزها تلك المتعلقة بالمالية العامة، وهذا كمحاولة لمنح ميزة تنافسية للصادرات الجزائرية وخاصة البترول الجزائري المصدر للدول الأجنبية ومنه التأثير على وضعية ميزان المدفوعات ومستويات الإنتاج...، بالإضافة إلى تخفيض النفقات الخاصة بالمواد الاستهلاكية المستوردة التي يعرف سعرها ارتفاعا متتاليا بتطبيق هذا الإجراء، إلا أن هذا الاجراء يؤثر على مستويات التضخم داخل البلاد ويؤدي إلى استزاف الاحتياطات من العملات الأجنبية بفعل تضخم فواتير الاستيراد التي يتم دفع ثمنها بالعملات الأجنبية العالمية.

المطلب الثالث: أثر التمويل غير التقليدي على التضخم في الجزائر

يعتبر الحفاظ على استقرار الأسعار من بين أهم الأهداف الاقتصادية لكل الدول، لذا سنقوم بتحليل تطور مستويات التضخم في الجزائر قبل وأثناء فترة اعتماد آلية التمويل غير التقليدي، أي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022.

الجدول رقم (9): تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر من سنة 2016 إلى 2022 (الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (معدل التضخم)	التغير في مؤشر الأسعار عند الاستهلاك
2014	%2.92	
2015	%4.78	(%1.86)
2016	%6.4	(%1.62)
2017	%5.59	-(%0.81)
2018	%4.27	-(%1.32)
2019	%1.95	-(%2.32)
2020	%2.41	(%0.46)
2021	%7.23	(%4.82)
2022	%9.27	(%2.04)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: www.bank-of-algeria.dz/IPC-et-inflation تاريخ التصفح: 2024/05/15

ويمكن إعطاء صورة أكثر وضوحا على المعطيات السابقة من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم(11): تطور معدلات التضخم في الجزائر من سنة 2014 إلى غاية سنة 2022

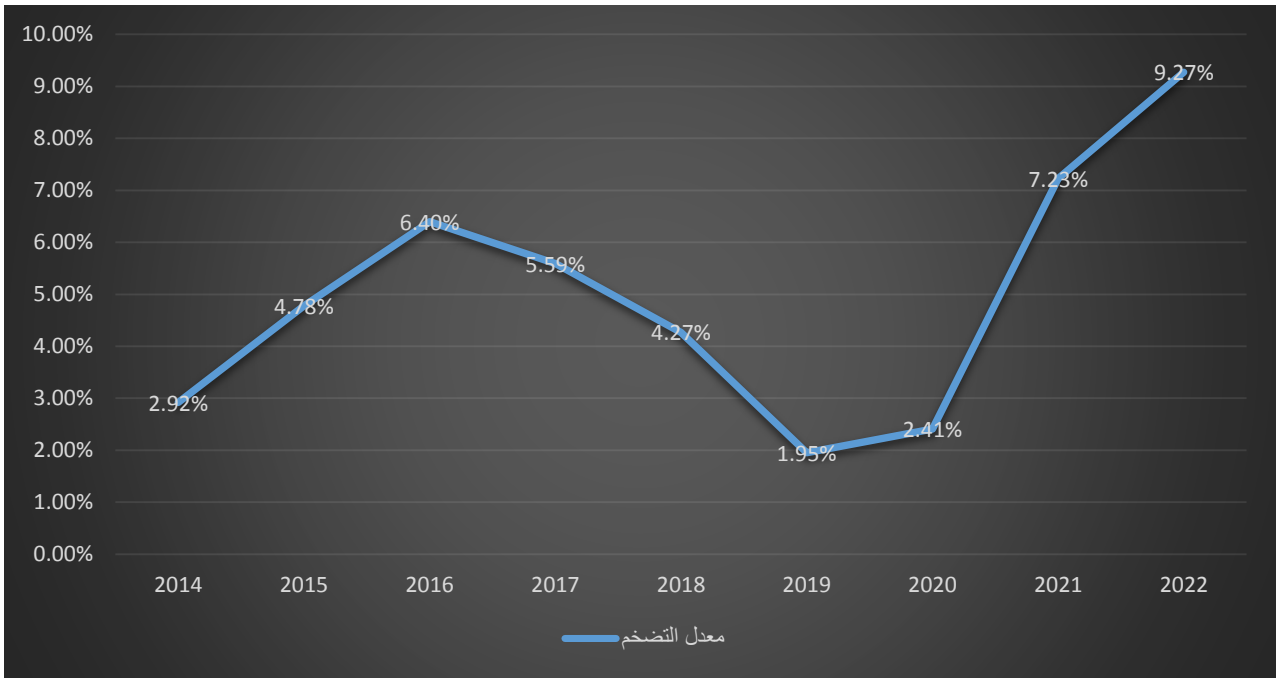

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (9)

بقراءة متمعنة للجدول رقم (9) والشكل البياني رقم (11) يتضح أن مؤشر الأسعار عند الاستهلاك عرف تذبذبا كبيرا ومستويات متباينة منذ 2014 ووصولا إلى سنة 2022، حيث ارتفع معدل التضخم من 2.92% خلال سنة 2014 إلى 4.78 %خلال سنة 2015 إلى 6.40% خلال سنة 2016 وهذا الارتفاع رغم شبه استقرار في الكتلة النقدية خلال نفس الفترة إلا أن انخفاض أسعار البترول ولجوء الحكومة إلى رفع أسعار بعض المواد على غرار الوقود انعكس على أسعار السلع والخدمات الأخرى بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من الأورو و الدولار، ومنذ سنة2016 بدأ معدل التضخم في الجزائر في الانخفاض حيث انخفض من 6.40% سنة 2016 إلى 5.59% سنة 2017 ثم إلى 4.27% سنة 2018 ليسجل أدنى مستوى له خلال هذه الفترة عند مستوى 1.95%، وهذا الانخفاض جاء تزامنا مع اعتماد آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر والقيام بعمليات الإصدار النقدي الجديد، حيث أنه رغم ارتفاع حجم الكتلة النقدية خلال سنوات 2017 و 2018 و انخفاض قيمة الدينار الجزائري إلا أن معدل التضخم في الجزائر خالف التوقعات وانخفض مما أدى بالعديد من المختصين في المجال بالتشكيك في صحة البيانات المقدمة فيما يخص معدلات التضخم في الجزائر ومدى تعبيرها عن الواقع عن مستويات الأسعار في الواقع، وفي عام 2020 ومع الظرف الصحي الخاص فقد عرف معدل التضخم في الجزائر ارتفاعا ليسجل 2.41% ليسجل بعد ذلك ارتفاعا رهيبا في سنة2021حيث بلغ 7.23% ، ثم واصل الارتفاع خلال سنة 2022 مسجلا أعلى معدل تضخم خلال الفترة (2014-2022) بمعدل 9.27% والسبب الرئيسي في هذا الارتفاع الرهيب هو ارتفاع الأسعار عالميا بعد الأزمة الصحية العالمية وخاصة المواد المتعلقة بالطاقة والمواد الأولية وكذا ارتفاع أسعار الشحن عالميا، مما جعل الجزائر عرضة للتضخم المستورد، كما أن زيادة حجم الكتلة

النقدية في الجزائر منذ سنة 2020 يلعب دورا هاما في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذه الزيادة بحد ذاتها يعود سببها إلى زيادة حجم الانفاق العام (رفع الأجور،...)، بالإضافة إلى الكتلة النقدية المعتبرة التي تم إصدارها دون مقابل حقيقي في إطار التمويل غير التقليدي خلال الفترة(2017-2019).

خلاصة الفصل الثاني

عانت الجزائر من عجز ف الموازنة العامة عاما بعد عام خلال الفترة(2014-2022)، والذي تفاقم بعد الأزمة النفطية 2014 وبعد الأزمة الصحية العالمية (COVID-19) وما تبع هذه الأخيرة من آثار سلبية، واعتمدت الجزائر على العديد من الآليات والوسائل لمعالجة عجز الموازنة العامة وتمويل هذا العجز على غرار التمويل من خلال صندوق ضبط الإيرادات الذي تعرض رصيده للنفاذ مرتين خلال نفس الفترة المذكورة، كما حاولت الحكومة معالجة عجز الموازنة العامة من خلال ترشيد النفقات العامة وأيضا من خلال القرض السندي في سنة 2016 الذي فشل في جمع الموارد اللازمة.

وأخيرا اعتمدت الحكومة على آلية التمويل غير التقليدي من خلال إصدار كتلة نقدية جديدة دون مقابلات حقيقية، رغم الجدل الواسع الذي أثارته هذه الآلية عند المختصين و الرأي العام ككل، لكن سرعان ما تم التخلي عن هذه الوسيلة في سنة 2019 بعد التحسن الجزئي في الوضعية المالية للجزائر، إلا أنه كان لاعتماد هذه الآلية أثر واضح على حجم الكتلة النقدية وأيضا على معدلات التضخم رغم أن الأثر على هذه الأخيرة لم يكن بالشكل الكبير على الأقل حسب البيانات و المعطيات الصادرة من الجهات الرسمية المسؤولة.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

تم التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بعجز الموازنة العامة وآليات معالجته مع التركيز على آلية التمويل غير التقليدي أو ما يعرف بالإصدار النقدي الجديد، وهذا من خلال إسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2022.

فقد تم تعريف الموازنة العامة على أنها مجموعة الإيرادات المحصلة من قبل الدولة بالإضافة إلى مجموع الأموال التي ستنفقها نفس الدولة كل هذا خلال مدة زمنية محددة عادة ما تكون سنة كاملة وبهدف تحقيق سياستها وخططها والتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، أما عجز الموازنة العامة فهو القيمة أو الرقم السالب الذي ينتج عن عملية طرح كل النفقات العامة التي تم إنفاقها خلال السنة من مجموع الإيرادات العامة التي تم تحصيلها خلال نفس السنة، حيث يُمكن أن يحدث هذا العجز عن قصد أي افتعال الحكومة لهذا العجز لأهداف معينة أو أن يكون هذا العجز لظرف طارئ مثل الحروب والأزمات أو ما إلى ذلك، ويمكن أن يحدث عجز الموازنة العامة بسبب ارتفاع وتزايد النفقات العامة بفعل عدة عوامل أو بسبب انخفاض الإيرادات العامة أو بسبب ارتفاع النفقات العامة وانخفاض الإيرادات العامة في نفس الوقت.

وتعمل الحكومات التي تعاني من عجز في الموازنة العامة على إيجاد أفضل حل ممكن من بين الحلول المتاحة لها لتمويل هذا العجز، فقد يذهب البعض إلى معالجة عجز الموازنة العامة من خلال اتخاذ تدابير وإجراءات من شأنها أن تعالج السبب أو الأسباب الرئيسية لحدوث هذا العجز مثل إلغاء سياسات الدعم أو تخفيض حجم التحويلات الاجتماعية من أجل تخفيض وترشيد النفقات العامة أو محاولة رفع الإيرادات الضريبية من أجل رفع الإيرادات العامة، كما يرى البعض الآخر أن الذهاب للاقتراض محليا هو الحل العلاجي المناسب سواء كان هذا الاقتراض من الجهاز المصرفي (ببيع سندات الخزينة للبنك المركزي أو البنوك التجارية) أو من غير الجهاز المصرفي (عن طريق الاكتتاب العام عن طريق المؤسسات المالية غير المصرفية أو حتى عامة الأفراد)، بالإضافة إلى هذه الحلول فقد تذهب بعض الحكومات إلى التمويلات الخارجية وهي الحلول الأكثر شهرة سواء كان هذا التمويل عن طريق مِنح ومساعدات ممنوحة من طرف دول صديقة أو شقيقة أو عن طريق الاقتراض من الهيئات الدولية على غرار صندوق النقد الدولي، البنوك الأجنبية الكبرى أو حتى الاقتراض من الحكومات الأخرى.

كما يذهب البعض إلى اتخاذ سياسات أخرى على غرار التمويل غير التقليدي أو التمويل التضخمي، حيث أن هذا الحل هو عبارة عن إصدار كتلة نقدية جديدة من طرف البنك المركزي دون مقابل من المقابلات المتعارف عليها اقتصاديا وتمويل نفقات خزينة الدولة بهذه الكتلة النقدية الجديدة، إلا أن هذا الحل التمويلي محفوف بالمخاطر لعل أبرزها هو ارتفاع المستوى العام للأسعار بفعل زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة واختلال توازن العرض والطلب الكلي مما يخلق ضغوطا تضخمية، إذ أنه من بين الشروط الواجب

توفرها قبل تطبيق هذه الآلية وجود عناصر غير مشغلة في الاقتصاد وتوجيه الأموال المصدرة إلى تمويل النفقات الاستثمارية وليس نفقات التسيير الأمر الذي يساهم في رفع الإيرادات الضريبية وتسريع الوقت اللازم للتخلي على هذه السياسة.

سجلت الجزائر عجزا في الموازنة العامة متتاليا في كل سنة منذ سنة 2014 وإلى غاية سنة 2022، حاولت علاجه من خلال العديد من الآليات على غرار ترشيد النفقات، الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات الذي انخفض رصيده من سنة 2014 بفعل هذه الاقتطاعات إلى أن نفذ تماما بداية سنة 2017، مما جعل الحكومة الجزائرية تقرر اعتماد آلية التمويل غير التقليدي ل5 سنوات قادمة من خلال تعديل قانون النقد والقرض 03-11 بالقانون 17-10، حيث تم إصدار كتلة نقدية جديدة من طرف بنك الجزائر لصالح الخزينة العمومية مقابل سندات هذه الأخيرة، وقد تم توجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى تمويل الرصيد السالب للموازنة العامة خلال السنوات 2017 -2018 و2019، ليتم تجميد هذه الآلية في النصف الأول من سنة 2019، مما جعل حجم الكتلة النقدية في تزايد متتالي منذ سنة 2017، بالإضافة على انخفاض قيمة الدينار الجزائري أمام مختلف العملات الأجنبية ورغم كل هذا إلى أن معدلات التضخم في الجزائر عرفت انخفاضا منذ سنة 2017 وإلى غاية 2019 مما جعل الشكوك تحوم حول صحة هذه المعلومات وتعبيرها عن الواقع.

– نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

1. سجلت الجزائر عجزا في الموازنة العامة خلال كل سنوات فترة الدراسة (2014-2022) بسبب الارتفاع المتتالي للنفقات العامة في أغلب السنوات من جهة، وتذبذب الإيرادات العامة بفعل الأزمة النفطية 2014 والأزمة الصحية 2020 باعتبار الإيرادات العامة تعتمد بنسب كبيرة على أسعار المحروقات، وأيضا باعتبار الجزائر تعتمد في سياستها على عجز الموازنة المقصود أو المفتعل.
2. لجأت الجزائر للعديد من الآليات لمعالجة العجز المتتالي للموازنة العامة انطلاقا من الاقتطاعات من رصيد صندوق ضبط الإيرادات واستنفاذ رصيده تماما مرتين خلال الفترة (2014-2022)، اعتماد سياسة ترشيد النفقات خاصة للسنة المالية 2016، القرض السندي في سنة 2016 وتمويله لنسبة 24.4% من العجز الإجمالي لسنة 2016 وهي الآلية التي عرفت فشلا نسبيا في جمع الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وآخر الآليات هي التمويل غير التقليدي التي تم العمل بها منذ أكتوبر 2017 إلى غاية النصف الأول من سنة 2019 والتي رغم قدرتها على تمويل جزء كبير من النفقات العامة في ظل عجز الإيرادات عن هذا وتسديد جزء كبير من الدين العام اتجاه المؤسسات الوطنية إلا أن الموازنة العامة لازالت تعاني من عجز أثناء فترة اعتماد هذه الآلية وبعدها.

3. شهدت الكتلة النقدية شبه استقرار خلال الفترة (2014-2016)، ومنذ سنة 2017 عرفت ارتفاعا معتبرا سنة تلو الأخرى إلى غاية سنة 2022 ماعدا سنة 2019، والذي يُمكن تفسيره على أنه أثر مترتب على تطبيق آلية التمويل غير التقليدي الأمر الذي أدى إلى خلق كتلة نقدية جديدة متداولة في الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2017.
4. عرف سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري ارتفاعا سنة تلو الأخرى في الفترة (2014-2022) أي قبل اعتماد آلية التمويل غير التقليدي وبعدها، فيما عرف سعر اليورو الأوروبي مقابل الدينار الجزائري ارتفاعا هو الآخر في كل سنوات الفترة (2014-2022) ماعدا سنتي 2019 و2022 التي انخفض فيهما سعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري، ومنه فإن قيمة الدينار الجزائري انخفضت بفعل العديد من العوامل أبرزها سياسة سعر الصرف المعوم المدار التي يعتمدها بنك الجزائر.
5. بعد اللجوء إلى آلية التمويل غير التقليدي عرفت مستويات التضخم في الجزائر انخفاضا متتاليا عكس ما كان متوقعا بفعل ضخ كتلة نقدية جديدة في الاقتصاد إلا أن مستويات الأسعار عادت للارتفاع منذ سنة 2020 وإلى غاية سنة 2022 بفعل عدة عوامل من بينها آثار الأزمة الصحية العالمية، ارتفاع أسعار المواد الأولية عالميا وزيادة حجم الكتلة النقدية سنة تلو الأخرى.

- اختبار صحة الفرضيات:

بعد إتمام الدراسة يمكن اختبار صحة الفرضيات المطروحة:

- تم تمويل نسب كبيرة من عجز الموازنة العامة للسنوات (2014- 2016) من خلال اقتطاعات من رصيد صندوق ضبط الإيرادات قبل تعرضه للنفاذ سنة 2017 وبعدها اعتماد آلية التمويل غير التقليدي، وحتى بعد اعتماد هذه الأخيرة مازال صندوق ضبط الإيرادات يمول عجز الموازنة العامة ولكن بنسب ضئيلة، ومنه **فإن الفرضية الأولى صحيحة**.
- السبب الرئيسي والأول للجوء إلى عملية الإصدار النقدي الجديد (التمويل غير التقليدي) لتمويل عجز الموازنة العامة هو الأزمة النفطية وانهيار أسعار المحروقات في سنة 2014 والآثار السلبية التي تبعتها على الاقتصاد الجزائري وأبرزها نفاذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات وفشل السبل الأخرى المتبعة لمعالجة عجز الموازنة العامة، ومما سبق فإن الفرضية الثانية " تزايد وارتفاع عجز الموازنة العامة وانخفاض أسعار المحروقات من بين الأسباب المؤدية إلى اللجوء إلى آلية التمويل غير التقليدي" **قد تم إثبات صحة الفرضية الثانية**.
- عرف حجم الكتلة النقدية في الجزائر ارتفاعا منذ سنة 2017 أي منذ اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، وباعتبار حجم الكتلة النقدية من بين محددات التضخم في الجزائر فإن هذا الارتفاع بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى أدى إلى

ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل متزايد منذ سنة 2019، أي أن الفرضية الثالثة والتي تفترض كون ارتفاع حجم الكتلة النقدية وارتفاع مستويات التضخم من بين آثار التمويل غير التقليدي هي الأخرى **فرضية صحيحة**.

– المقترحات:

ومما سبق يمكن تقديم بعض المقترحات التي يراها الطالب مناسبة لمعالجة اشكالية الدراسة فيما يلي:

- ✓ العمل بجدية على تنويع الاقتصاد الجزائري وتنويع الصادرات خارج المحروقات، حتى لا يصبح الاقتصاد الجزائري رهينة أسعار المحروقات العالمية التي تخضع لتقلبات وعوامل لا يُمكن التحكم فيها ولا السيطرة عليها.
- ✓ العمل على إصلاح النظام الضريبي والقضاء على كل أشكال السوق الموازية في كل المجالات من أجل إعطاء معلومات وبيانات صريحة ومعبرة من جهة، ومن جهة أخرى رفع الإيرادات الضريبية مما يغطي نوعا ما إيرادات الجباية البترولية التي تعرفا تقلبات كبيرة.
- ✓ العمل على تطبيق سياسة لترشيد الانفاق العام الجزائر ومحاربة كل مظاهر التسيب والفساد وإهدار المال العام وتوجيه الإنفاق إلى مجالات استثمارية استراتيجية تساهم في خلق الثروة وخلق مناصب العمل وامتصاص البطالة.
- ✓ تفعيل دور البورصة الجزائرية وإنعاشها، وتنويع الأدوات المتداولة فيها بما في ذلك الصكوك الإسلامية نظرا لدور هذه الأخيرة في تمويل المشاريع والاستثمارات وحتى تمويل عجز الموازنة العامة.
- ✓ ضرورة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي وخاصة فيما يخص النظام المصرفي الذي وجب تحويله إلى نظام مصرفي إسلامي مما يساعد على تعبئة الموارد بصفة أكبر ومحاربة الاكتناز نظرا لطبيعة المجتمع الجزائري الإسلامي، مما يساهم في توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

قائمـة الـمـراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب

1. الزبيدي عبد الباسط علي جاسم، **المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2015.
2. اللحياني سعد بن حمدان، **الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب- البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية،1997.
3. رمزي زكي، **انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا،2000.
4. عصفور محمد شاكر، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.
5. كردودي صبرينة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2007.

ب/ الأطروحات والبحوث الجامعية

1. الجوزي فتيحة، **الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2014.
2. بوفنغور خديجة، **تقييم بدائل تمويل عجز الميزانية العامة للدولة – دراسة تحليلية مقارنة –**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (LMD) في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2021.
3. دردوري لحسن، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر – تونس)**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.
4. غالمي زهيرة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2017.
5. كردودي صبرينة، **ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.

6. لسبع مريم، **سعر صرف الدينار الجزائري ما بين تقلبات أسعار النفط الدولية والضغط على احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة الزمنية(1997–2018)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2021.

ج/ المقالات العلمية

1. السبتي وسيلة وآخرون، **عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال**، المجلد05، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2019.
2. الواوي أحمد رزق، **مدى تأثير التمويل الدولي الخارجي على معدلات الفقر في فلسطين–دراسة قياسية في الفترة (1994–2019)**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 12، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2022.
3. آيت بن اعمر إلهام، **التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية**، مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 01، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021.
4. بلجيلالي أحمد، **تقييم شفافية الموازنة العامة بالجزائر ومتطلبات تعزيزها**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،2021.
5. بن شيخ منال وخواثرة سعيدة، **واقع الحكم الراشد ومتطلبات ترشيد الانفاق العام في الجزائر**، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد04، العدد01، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2020.
6. بهلول نور الدين وزغادنية أسماء، **آثار التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري: دراسة تقييمية خلال الفترة (2017–2019)**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد6، العدد 1، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2020.
7. بوشناف فايزة، **"التمويل غير التقليدي في الجزائر من الخيار إلى الضرورة الاقتصادية، الواقع والمأمول"**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جامعة بشار، الجزائر، 2019.
8. بوطورة فضيلة وآخرون، **ترشيد الانفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد1، العدد2، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2018.
9. دردوري لحسن، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.
10. صادق جميلة ودربال عبد القادر، **إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد07، العدد02، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2019.
11. طاطا إيمان، **دراسة تاثير معدل الضغط الضريبي على حجم التهرب الضريبي في السياق الجزائري بدلالة نتائج الرقابة الجبائية خلال الفترة 2010–2017**، مجلة الباحث، المجلد 22، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2022.

12. كزيز نسرين ومرغاد لخضر، **آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر – دراسة تحليلية (2000–2017) –**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد01، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017.

13. كفية قسميوري وآخرون، **واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجل 09، العدد02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020.

14. لشلح الصافية، **"الإصلاح الضريبي، الأسباب، الدوافع والأهداف"**، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد01، العدد04، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة الأغواط، الجزائر، 2016.

15. نسيب أنفال، **التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2019.

16. هاني محمد ومراح ياسين، **حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر (دراسة تحليلية لمضمون القانون 17–10)**، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2018.

17. وقنوني باية ودايمي محمد، **انعكاسات تطبيق التيسير الكمي على مستويات التضخم في الجزائر**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جامعة البويرة، الجزائر، 2020.

18. يونسي هدى هذباء ومدوخ ماجدة، **أثر سياسة التيسير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر**، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 02، جامعة تامنغست، الجزائر، 2019.

د/ الوثائق الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر الرئاسي رقم 03–11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق ل 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52، الصادرة في 28 جمادى الثانية 1424 الموافق ل27 غشت 2003.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **أمر رقم 06–04 مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق ل15 يوليو 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة2006**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في 23 جمادى الثانية 1427 الموافق ل19يوليو 2006.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 03–22 مؤرخ في 4 ذي القعدة 1424 الموافق ل28 ديسمبر 2003، المتضمن قانون المالية لسنة 2004**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، الصادرة في 5 ذو القعدة 1424 الموافق ل29 ديسمبر 2003.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق ل 28ديسمبر سنة 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة في 29 ربيع الأول 1438 الموافق ل 29 ديسمبر 2016.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 17-10 المؤرخ في 20 محرم 1439 الموافق ل11 أكتوبر2017 والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1424الموافق ل26 غشت2003 والمتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، الصادرة في 21 محرم 1439 الموافق ل12 أكتوبر 2017.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 2000-02 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق 27 يونيو سنة 2000، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد37، الصادرة في 25 ربيع الأول 1421هـ الموافق ل28 يونيو 2000م.
7. **بنك الجزائر، التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2018-2022).**
8. **بنك الجزائر، الوضعية الشهرية لبنك الجزائر خلال الفترة (1992-2023).**
9. **وزارة المالية، تقارير عرض قانون المالية للسنوات (2017 -2022).**

هـ/ الملتقيات

1. بختي سمير وآخرون، **التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لعلاج عجز الخزينة العمومية في الجزائر**، الملتقى العلمي الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 04و 05 فيفري 2019.

ي/ المواقع الإلكترونية

1. **بنك الجزائر**، "www.bank-of-algeria.dz/taux-de-change-2"، تم الإطلاع بتاريخ: 2024/05/15.
2. **بنك الجزائر**، **www.bank-of-algeria.dz/IPC-et-inflation**، تم الإطلاع بتاريخ:2024/05/19.
3. **بنك الجزائر**،"**www.bank-of-algeria.dz/point-de-situation-sur-sur-le-financement-non-conventionnel/** "تم الإطلاع بتاريخ: 2024/05/01.

4. وزارة المالية، "dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2022/11/صندوق-ضبط-الايرادات.pdf "، تم الإطلاع بتاريخ : 2024/04/02.
5. وكالة الأنباء الجزائرية، "www.aps.dz/ar/economie/51549-2017-12-26-17-21-07"، تم الإطلاع بتاريخ: 2024/02/28.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Fettouche fatma, The effect of government subsidies on Algeria's general budget deficit during (2000-2020), International journal of economic performance, volume 6, issue 1, university Mohamed bouguerra Boumerdes, Algeria,2023.
2. Khelifi samiya, **The importance of the FRR Fund as one of the sovereign funds in Algeria**, Revue Algérienne d'Economie et gestion, Volume 16, N°:1, Université Mohamed Ben Ahmed Oran, 2022.